



الوصول إلى قواعد الأصول

تأليف

محمد بن عبد الله بن أحمد

الوحيات

الحق

الشرقي

سنة ١٠٠٤ هـ

طبعة: ١٩٩٠
مطبعة: مطبعة الخليل

۱۰۰۰
 ۱۰۰۰
 ۱۰۰۰

[illegible][illegible]

الكتاب هو القرآن الكريم على رسول الله عليه السلام
تسعة عشر عند سائر سائر من قبله وهو اسم للعلم وهو مسمى
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في حق
الصدق خاصة على من روي عنه في قوله تعالى
من بعد ذلك من بعد ذلك من بعد ذلك من بعد ذلك
في قوله تعالى من بعد ذلك من بعد ذلك من بعد ذلك
بالفردية بجمعه أنه ليس بزمان لعدم العلم في حق جوار الصلوة
فإنه قلت وهو اسم للعلم والمعرفة أي العلم الدال على الحق وتسميته
النظر أو قوة الحس والاعتماد والتسليم والتسليم في حق الحق
وهو مسمى على أن الزاد وهو ما خرج من العلم أو النوع في نفس
أن يكون من نوع الإنسان وهو خاص من حيث هو خاص بآثارها
العواطف والمواضع كالترية المصارف من آراء حقيقة من آراء
الحكمة هي ما يتولد منها وآراء الناس على علمه في خاص من الحكم
على زيد وأيضا العلم بغيره في غير العلم بغيره في العلم بغيره
فقط فلو ادعى أن بعض القطع بالعلم في العلم في العلم في العلم
ناظر في العلم لأن يكون له احتمال العلم بغيره في العلم بغيره
ببعضه في العلم على هذا السبيل أنه ما أن الفرق بين العلم في العلم
لا على العلم لأنه أن حصل على العلم بغيره في العلم بغيره في العلم
خاص لما لا ينقص من العلم بغيره في العلم بغيره في العلم
بأن يراق أن لم يعثر وهو ظاهر أنه ليس كل ما جاء بأصا
سنة وأعلى الإطلاق لا علم على غيره في العلم بغيره في العلم
العلم بغيره وما لا يراق في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم
في العلم بغيره لأنه لا يعثر على العلم بغيره في العلم بغيره في العلم

ما هو العلم بغيره
العلم بغيره
والعلم

العلم

الاول انه الكلام في الحاشية والحق ليس من كلامه
واسد من الحق الثاني انه وجب تكميل نفسه الاولي بالعلم
فوجب تمامها ضرورة ان حبه الى الله لا يقبل بغيره وماله
جانية الله كالفائدة لانه فاه على تصديق من حبه
وقد جعلت في حبه حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
العلم بغيره في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
العلم بغيره في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
علمه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
خاص في العلم بغيره في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
بغيره في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
تحقيقه على من روي عنه ان العلم بغيره في حبه في حبه في حبه
عنه على العلم بغيره في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
لخاص خاص في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
المعنى بغيره في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
لا لا يعلم بغيره في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
وجوبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
او علم بغيره في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
قوله في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
ونقد العلم بغيره في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه
في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه في حبه

العلم بغيره

العلم بغيره

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

٥٠ فينتزع على ذلك رعداً وتكون له ناراً وبقعة على
 ولب كان لادود وكور وان كان لظلاله وفيه العيون
 الوضوء وقد عرفت ان كان حركته لواءا حائض
 واحد وان كان في ذات حائض شقين فليدركوا في
 قلوبنا انطلق ان الحائض لم يملك الكفاية او جارية
 لم يرد اليها ذلك بل هو من باب العلق وهو ظاهر في
 بعدم العموم للزم وقوع الشك في صحة ذلك وتلك
 طائفة او غير حائض طائفة واحد وعشرون واحد
 اليه معتق ما ذكرنا في ذلك من صحيح وغيره في
 ان فعلت له امراته طائفة ولها امراته طائفة واحد
 فبين كانت ما خرجها عن ذلك على الاصل اليه من باب
 المنية على الريف كالمعنى منسوخة الشك في صحة
 على ذلك في ان من انزل الكتاب في جواب انزل الكتاب
 بشرى في ذلك انهم قد اصابوا الله على بشرى في
 على هذا الضم لسل الخلق يستقر في ذلك على
 وهو قوله في ان من انزل الكتاب في جوابه في
 نزلوا ووضعا في الاول في جوابه في
 لمصنفه في جوابه في قوله في
 عن الفكرة في جوابه في قوله في
 وعنده في جوابه في قوله في
 ريداً فقد امرت على انفسه في قوله في
 انما قوله في جوابه في قوله في
 انما قوله في جوابه في قوله في

فوقه وحیمة نور علی حص
لشعته واهله ورضوانه
و سعیدین امین

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعتقد انصرفت الحيوانية لانهم المحقة له مني اولي من اليه لانهم
 الذين ولا يجمع بينهما اذا اعلنت ذلك فلهذا فروع من ما قد
 الخافيه رجل له امران ان يقلل احد هاتين طائفتين او يماثل
 الثالث في كنهيه فتدور في وقت الزيادة على ما لا يقع
 على الارض في ذلك الوقت في الزوج الثالث في اليها في بعض
 لا تطلق الا حتما من عدم اما العمل بها في السارح حكم
 بطلانها راو فليكن يقع على احد من الزوجين
 يقع الطلاق على اي من يقع وتلا احكام طالق في الخافيه وتجمع
 بين من كونه ورجل ولا احكام طالق لا يقع الطلاق على امراته في
 في قولهم وعزاي ينفذ ويحرم بها الصداق بها تطلق وتجمع بين
 امراته وبما ليس بمثل الطلاق كاليه في الرجل ولا احكام طالق
 طلاق امراته في قولهم بعد وقائع بماله ثلثا وودعيه له
 تطلق وتجمع بين امراته الحرة والسنة والاحكام طالق
 لا تنطق بالحرة في قولهم وتجمع بين امرات احداهما في الكفا
 والاخرى فاسوة الكاخر قالوا احكام طالق لا تطلق صحفة
 الكاخر كالحجج من كونه باجنبيه وقالوا احكام طالق انهي
 وحاصلا كانه فيهما انما يجمع بين امراته ويخبرها وقد احكام
 طالق في جمع امراته في جميع الصرر ان اجتمع بين عدة او لا
 لانها لم يملك احداهن اعل اللفظ لامرته عن نفسه اذا كانا في
 او مياذنه من قبله وانه ما قاله امام الاعظم انما كانا بعد
 الاكثر من احدى ابني قائما على حصة ايجاز عن غير الزوجين
 وقولهم الميراث من تحت الزوجين في ذوق الا اذا لم يكن واثية
 ضارها وهذا هو هذا انه باطل لانه اسم واحد مما في
 وفيه

مجلس
 لجمع بين بيع الطلاق
 وبما لا يقع فعلا احكام
 طالق

حاضر

فدليس اكثر من
 هادي

وهو
 غير محل للمعة وعد هو كذا في كل غنى اعتبارا لشيء في طرفة انفية
 كانه مستل الصديق والفقير الذي لا اله الا الله تعالى جعل ما جعل في
 جازا على عقله ولا كحلان حقيقة وان كان كاستمرار هذا حاله
 الحكم انهي وقتا بالاولى ولا لغيره واثية بعد اخر من جاز
 كانه للحجج وصرح لوقوع على الاء وليس بالاولى ولا على غير
 صواعق الصبي على الجواز وكذا المودة على الصبي ليس بوال
 وانما الميراث في ستم كذا في التبرير وهو الاخرى في تبيين ان
 ما اذا انزلت من ان دخلت الدار انما انزلت بعد انزلت
 الجزاء وهو ان لا الطلاق لا يقع قبل المولد ولا بعد من
 يقع لعدم صلته به لغيره بعد صلته بالغا على كونه
 ذلك لا يطبق ابو عبد الله الحجة في عدة حاكم وتقبل
 الواقع عدم الوترة نحو ما قد تم فليكن في الصبي انما قال
 اريد العتيق حكم به ما في الميراث في الكفا لغيره
 سولة فلهذا وقد جرح في الميراث في الكفا لغيره
 الدار انما في كل من في الكفا لغيره فان كان له امره طالق
 بالدار جازا في ما بينه وبين الله تعالى في حرمه من غير ما يجب
 العتيق ما اذا كان له امره فان احكامه في الكفا لغيره
 باحد ما يجب وحمل على الميراث كذا كونه العا على حرمه في نفقة
 واثية ما في نفقه على الميراث في الوصية وما في بطون من ثلثه
 فليكن في وطى حرمه باحد ما في الكفا لغيره فان كان له امره
 وحامدا على طالق يحذف من جرحه في حرمه فان كان له امره
 وجهه يكون في حرمه من جرحه في الكفا لغيره فان كان له امره
 يكون حكم في مسئلة في حرمه من جرحه في الكفا لغيره فان كان له امره

وقد علم ذلك
 انما اوله والآخر

فدليس اكثر من
 وقولهم انما

في قولهم انما
 بعد ما جرحه من

سورة التوبة

قوله طالق طالق طالق
وقوله لا اله الا الله
وبالله لا حول ولا قوة الا بالله

ما توافقه فوجبه وجوباً وبوجه احكام طالق والله اعلم
ما اذا لم يرد بوجه احكام طالق والله اعلم
عندنا في وجهه الله اذا ما ورد على وجهه الله
لا يرد بوجه احكام طالق والله اعلم
مسئلة التوكيد بقوله ما ذكره في قوله
لأنه لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله
على ان لا يرد بوجه احكام طالق والله اعلم
افهام الصالح بالبرهان فاذا اراد اللفظ بين التاميم والتاكيد
تعب على التاميم وتعباً في وجهه الله
طالق وقوله لا اله الا الله لا اله الا الله
ما هو باتباع الطاهر والله تعالى السرا والبرهان لا اله الا الله
ان كنهه اذا سمعتم ذلك ما علمت به لا اله الا الله والله اعلم
حل هذا الكلام على التاميم كما ذكرناه وان التاكيد كنهه
اللفظ في قوله لا اله الا الله لا اله الا الله
الاضمار على وجهه الله تعالى التاميم مع التاميم كما ذكره الزبيدي
في شرحه التاميم في قوله لا اله الا الله طالق طالق طالق
فانه مع الطلاق والبراءة لا يرد بوجه احكام طالق والله اعلم
افهامه صدق وبالله لا اله الا الله طالق طالق طالق
معنى الطلاق الاصل جعل ذلك لله تعالى وقدره على ان يرد
ان طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق
وان طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق
صدق وبالله لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله
فاذا اراد اللفظ بين التاميم والتاكيد فوجبه

التاميم بين التاميم

فوجبه

فوجبه بين التاميم والتاميم
حل على التاميم فان قال ردت به التاميم صدق وبالله لا اله الا الله
ذكره الزبيدي في كتابه وقدمنا في التاميم وقدمنا في التاميم
لا يرد بوجه احكام طالق والله اعلم
ان قوله لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله
الاولى فعله كنهه وان كان في قوله لا اله الا الله
فعله كنهه بين كنهه والجمله التاميم مع
بالثاني الاول لم يستمر في قوله لا اله الا الله
نص على ان فعل كنهه انما بينه وبين قوله لا اله الا الله
لا اله الا الله وبالله لا اله الا الله لا اله الا الله
فعله كنهه وان كان كنهه بعد فعله بينه وبين قوله لا اله الا الله
فعله بين واحد وان كنهه بعد فعله بينه وبين قوله لا اله الا الله
الخلاصة مسئلة العمل المضارع للثبوت كونه لا اله الا الله
خمسة اقول حكاه ابو حنيفة في قوله لا اله الا الله
انه مشمول بين الحلال والاستقبال في قوله لا اله الا الله
بوجه احكام طالق والله اعلم
الاستقبال في قوله لا اله الا الله لا اله الا الله
كما ذكره في قوله لا اله الا الله لا اله الا الله
الحال حقيقة ولا يرد بوجه احكام طالق والله اعلم
والخلاصة مسئلة ان كنهه في قوله لا اله الا الله
حل ينفقه بين التاميم لا اله الا الله لا اله الا الله
بعت وقوله لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله
والزبدية لان المضارع يحل الحلال كنهه في قوله لا اله الا الله

من كلامه لا اله الا الله
ان لا يرد بوجه احكام طالق
بوجه احكام طالق والله اعلم

قوله لا اله الا الله

قوله لا اله الا الله
قوله لا اله الا الله

اللفظ التاميم بين التاميم
عنه قوله لا اله الا الله
من قوله لا اله الا الله

سورة التوبة
سورة التوبة
سورة التوبة

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

[illegible]

فإذا انقضت اربعون سنة وكان ولدان الوافد دون ولد بنت
الوافد وولد على ولادهم واولاد اولادهم كاذلهم لم يزل
ولد الابن وولد البنت انتهى وفي خزانة كمال ذاق قد عني
ولد وولد ولد على لول الوافد الذكر والاثنا فرسود
ولا يزل ولد الولد ولد الصبي ذاق الفرض والاصل ولد
الولد من ثمانين دون اولاد اثبات انتهى هذا هو
ما صحت المزاوى لكذلك فالعلم انتمتع حكمه الاولاد له الصلح
الجميع كما تقدم ومنعها دخول الكل حله ويمكن ان يحجب
عنه بان تقدم الولد على ولد الولد لم يستفد حكمه الوافد
وانما استغنىه تقدم الوافد اياه في الذكر والله تعالى اعلم
مسئلة قد يكون الوافد والجد خلفه فروع من الوافد البصر
ادى الى الفاء وانحرى لا يعتق العبد الاب لا داء فان قلت لم يبين
كونه في الحال ايضا قلت لا لا يبعد هذا الجرح في الجملة الاولى
نفسه شابه والناظر في خبره وبهها كما لا ينقطاع واذا
كان الوافد والجد لا لا يحل شرط كونه بقدره كذا في المتن
بالاداء ولا يعتق العبد الا به مسئلة قد يكون الوافد والجد
ولا يجزى العاكر في الخبر ويترفع عليه لوقر لزوجته حمزة
طاف لولا ان فظن ان الثاني واحد لان الزك في المتن انما كان
للافتقار وانما كان في حقه بغير الزك ويترفع عليه ايضا
لوقر الطاف طاف في ذلك الفاء فاذا اظلمت لا يجزى عندها
لان الاول والاعطف حقيقة والكل عليها بغير حتى يتم دليل
يعارضه وعن هذا الخبر لا يصح ان يكون دليله لا ينفذ الحكم
في الطاف بل يرد على ان الحكم يستوفى عن العوض في الطاف

في حقه الاولاد

مسئلة الزك والاعطف

دعه طاف

ولا يصح ان يكون صغيرا بحقيقة العطف وفيه نظر قال انما ياتي
الوافد الى فيه من وطا ويدل فيه الفاء في مسئلة الفاء لول
والعطف في تراخي العطف في العطف فحل بمن وان العطف
ان قيل ذكرا زمان بحيث لا يركب ان لم يكن كذلك كما يقال اذا
على ذلك حلت فروع الاولاد قال ان دخلت عن الدار
فمن الدار فان طاف في الشيطان تدخل الثانية بعد الاول
بلا تراخي ولود حلت الثانية بعد الاولى برمان فيه تراخي لم تعلق
التي ان اذا قال صلا ان دخلت الدار وكلمت زيدا فان
طاف في شرط في الوقوع تقدم الدار على الكلام كما هو في
الرافعي في الشافعية ويستحق ان يكون الحكم عند ذلك كما يقال
على الاصل المذكور الثالث لوقر لا يغير المدخول انت قلت
وطاف ان بان بواحدة مسئلة تستدل في حكمه الطاف
ع عليه سائل منها اذا قال لا فرق بين عمو العبد كذا وقال
الاخر في حرامه قول للبع يستحق العبد ان ذكر له عرف
الفاء عني لا يجاب وهي التي للزك وبلا يعتق على النجاء
الاستيفاء البطل وطريق الاقتضاء لوقر ولا هو كذا يكون
قبوله للبع لعدم جازي جازي العقب يكون قوله في حقه لول
يجعل اخبارا على طرقة الثانية قبل ايجابه وانما يكون استلزام
بذلك لول عليه بعثت الدار لول ومنها لوقر في طاف ان
هذا الترويض يفتي فيها فقال في فاعطف فظلم فاذ هو لم يظلم
من الطاف كانه قال ان كان في قضا فاقطع سائر ما كانت
في احكام العلل اذ انما لم يرد مدم فيه من التراخي قد ك
ابن قنبر انك العوض في فروع من الوافد البصر اذ الى الفاء

الفاء لول والعطف

تستدل الفاء احكام العطف

قوله لا يعتق العبد كذا
وقال الاخر في حرامه قول
للبيع يستحق

بوجه الفاء احكام العطف
اذ كان كذلك بمراد من غير
معنى التراخي

واجماع مع ولا يسترط اجتماعه الا في موضع انما التغيير
والتي لا يشك في السبع والاجزاء كما عرفت ثم شروع الناس
واحد في السبع فاستعملوا في السبع في السبع في السبع في
موضع السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
تسار كذا في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
الفاويزون اي ويوزون وقال الشاعر
ولو كان الكيا وديسا بليت على تبادو عناق
كم على ان مضيا جميعا لساها بمنزلة واحترق
يزود عناق بديل فلو على الدين او مضيا جميعا اذا مضاه
فتقربا لسا على هذا كذا مضاه في السبع في السبع في السبع في
على ان يكون حذرة في موضع السبع في السبع في السبع في
كفر ما عناه ولا كذا في الاصل في السبع في السبع في السبع في
اشيا في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
واحد في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
لا كذا في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
فانه لا يثبت في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
عن فلو في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
جرب عو حان دخل هذه الدار وهذه الدار في السبع في السبع في
وعن السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
حلو في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
دخل هذه السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
دخل هذه السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
بريدية وذا لانه فانه يربط في السبع في السبع في السبع في

والله تعالى اعلم ومنها وحلف في السبع في السبع في السبع في
كلهم جميعا كان واحدا في السبع في السبع في السبع في
او في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
كلهم جميعا كان واحدا في السبع في السبع في السبع في
فليس هو معهما ومنها ولا يربط في السبع في السبع في السبع في
او في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
كلهم جميعا كان واحدا في السبع في السبع في السبع في
ان السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
والله اعلم ومنها وحلف في السبع في السبع في السبع في
هذا السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
قال في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
بما في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
بعد ذلك في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
ان السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
لما في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
فمن السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
ولم يربط في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
لا خلة في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
لا خلة في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
او في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في
والله اعلم ومنها وحلف في السبع في السبع في السبع في

مطهر
ما لو دخل كل او في السبع

مطهر
وكونه مع حق ولا يثبت
فما انصف الحق في
العلم

واختاره الاسوي انه لا يدل على شيء ولم يصح ان يقال فيها
سكت عنهما في فروع لمسل ما قال له جنة انت طائر واحد وما
بين واحد ونفس الون كلام واحد الية فادبع في الوقي ومن
وفي الثانية نبت عندها في رة ففضل الثانية الاولى وفي الثانية وقال
بوجهها فليقع فالاولى نبت وفي الثانية نبت استحقها المتعارف التي
انها المتعارف وادرجه ويغفل ايضا فدخل المتعارف فادرجه
وتغير على ذلك فزاد من اخره في عشرة الى اربعة سبع على ما لا يلزم
الى القول بها لانه لا يلزم في الحروف الاخر المتعارف والبيع بالغة والحروف ما
ما سله المتعارف لا يباح الا لرفع الحاجة فلا والطة ومنه فقامت
على اربعة الكل غير ان العايد الاول له بدنه ووجد صايقه عين عليها
الطرفة الثانية في صورة ايقاعها وهي صورة واحدة الى الاول
ثانية بله اولي ووجود الطرفة غير تفرقة بطلانها بالثالثة وهي
ثالثة في هذه الصورة فانه يصح وقوع الثانية بطلانها اما صورة من
واحدة الى اثنين فلا حاجة الى ادخالها لانها اذا دخلت فمررت
ايقاع الثانية وحسبنا وابقاع الواحدة ليس باعتبار ادخالها
بل بان كونها من انما العرفية فليدخل فيلحق في الواحدة الى اثنين
وتقع بطلانها واحدة فان قلت يرد على هذا ان قولها انت طائر
ثانية فانه لا يقع الا في احوال قلت ليرد لان الثانية لو نبت بامت
طائر وقد قلنا هذا التعريف الاخذة انما كانت انما الحروف
وعلمه من انما على اعتبار الحروف فليورد دخولها في الاخر فليما
احصل بانها لا تفسر وادرجها في كان الاحتياح الدخول فان قلت
ما بين هذا وهذا ليست تفرقة جود العربي ودخولها في ما ينبغي
الثالثة قلت ايضاً فان ذلك في الحسن انما فيها حتى تفرق الواحدة

المعقولة

المعقولة فاما يقتضي الاول والاحتياط في قوله الثاني في ما ينبغي
السكن الى السنين بقدر ما انه من السنين السنين كما انما هو في
المتغير ومنه بالرباع الثاني الى الخد دخل عند المتغير ومنه بالرباع
ليقتضيه وبينه الى خمسة ايام لا يثبت ما لا يثبت السنين الى
ونزله ليحيط الى عشرة ايام دخل العاشر ومنه بالرباع الى ثمانية
الي عشرة سنين دخلت العاشر ومنه بالرباع الى عشرة سنين دخلت
الخامسة كافي في العاشر وفي هامة الكتب انما دخل في جابر
ومنها في الاثنا عشر طائر واحد الواحد تقع واحد بالاول
انما قال في قوله يقع في عشرة فليان يقول ودخل العاشر وانما
الوقوف عنده بطلانها في العاشر بعد ما في البرم بالرباع
والثانية ومنه بالرباع الى ثمانية طائر واحد العاشر وقد قلنا
عندها في رة وقيل بالرباع لان اللفظ مصر في الطرفة
حتى لو قالت طلقت ست ايام وطلتها ثلثة وقضى تحسبها
ورجح في القمية بانها من حيث المعنى ومنه بالرباع الى ثمانية طائر
من ثلثة الى اربعة وقع ثلثة فليادبع رحمه الله تعالى في معنى
يكون هذا بالانفاق ثم خطرت على اني قد اوردت في معنى عليه
في بعض الكتب ان يقع عنده ثلثان وعندها ثلثة الا ان
فما القمية ومنها لوقد اذنت طائر الى اربعة طائر الى ثمانية
او في الثانية وقد اوردت على ما بين عشرة ايام او جابر ومنه
الي عشرة طائر ستة عنده وما بين عشرة ايام الى ثمانية عشر
عنده وعندها عشرة في الاولى عشرة وفي الثانية ثلثة ولو قال
لثلاثة على ما بين درهم درهم فليان درهم عنده اربعة الا ان
ولي قال على ثمانية الى ثمانية فليان درهمين سواء كان بعبية او ثلثة

في النظر في الحقيقة

البرازيل ومنها لو كان انت طالق هذا اليك انما يقع واحد منكم
 لانه وصفي بالطلاق لا بالطلاق في جميع النكاحات
 ولم يثبت هذا التفسير في هذه المسئلة في النظر في الحقيقة
 زينة الدار والجار لم يثبت كقولهم لا يصليكم في جود الفل
 فانما كان المصلي متمكنا على الجرح كمن في الطريق
 فيعبر عنه جازا به او سفل اليه ايضا بعد الفل وانما لم يثبت
 عليه من معنى في بالليل في الدار وهو في حيزه
 والاشارة في طريق الزمان بينه والوجه وصاحبها في ذلك
 فمن فروع المسئلة ما اذا قال زوجة انت طالق بعد اوقاف
 في الاول ان لم يكن له فيه يقع في اول النكاح وانما قانون في
 امره يثبت عند الزوج من ديانته وقضا وعندها يثبت ديانته
 لا تقاسم في المسئلة الاولى اما انما صفا الطلاق في العدة
 جزء منه خلة الظاهر لانه قضيت العام فلا يثبت قضيا
 وفوق الزوج من بينهما فيما اذا نوى اخر النكاح بان اذا حذ
 اتصل الطلاق بالعد ولو اوسطه فيعقب استينا فله في الفعل
 به فلا بد ان يكون واقعا في اول الفصل لا ينعى فاذا نوى
 اخر النكاح وقد عرف من كلامه على ما هو في حيزه عليه في
 قضاء واذا ثبت في نص الطلاق في انما نزل في النكاح
 بيا لما به لا يعتبر جميعه عليه من حيزه الذي في وقال
 لزوجته انت طالق واحد في شتاين يقع واحد ان لم ينزل
 نوى الزوج واهله اعلم وترا ما اذا صفا الطلاق في مكان
 بان قال انت طالق في الدار وفي مكانه يقع الطلاق في الدار
 ان يصير العمل بانما يقع في الدار في دخول الدار فيصير معنى
 المشرقة

المشرقة لان الدخول لا يجعله ان يكون طلاقا لطلاقه شاعرا
 له كمنوع في يمينه فصار يمينه في ان في الطلاق
 المقارنه فيعقب بالدخول في يقع معه وعز بالوقا انت طالق
 في الطل والمشرقة من الوقا انت طالق في نكاح الاخر في
 وعلمنا عن طلعت للحال في الوقا انت طالق في نكاح الاخر
 او قال زوجتي وان قال عتبت اذ البست او اقامت بعد
 ديانته لا قضا في الخلف على نفسه وقها ما اذا قال
 لهما انت طالق في حيزك ووجعك وعلمنا ان تطلق حتى
 ترض او تقبل منى ما اذا قال لهما انت طالق في حيزك
 حتى يقيم في حيزك لانه عبارة عذرو والزم وتوذر وتوذر
 وكان فعله فصار شرط ما في الدخول شرط يثبت في
 مستقبله لا في الماضي ومن ما قال انت طالق في حيزك او
 حيزك لم تطلق حتى يقيم وتظهر ان المضام للحضه
 الكا على نكاحه في حيزك في حيزك او طالق في حيزك
 الحيا لا حتى يضمن حيل ولا الحيا حتى يستريح بحيزه
 واراد بها كانهما الزوج والاصل ان كان ذكر الحيزه بانما
 للشا من فوقه كالتعريف لطلقة على الطلاق من حيزه
 مستقبلا وانما ذكره بانما كان تعلقا على يديه الدم شرط
 او بعد ذلك في ذكره في البقرة عشره الحيزه من لوقا
 انت طالق في يمينه طلعت للحال لان لوقت يصلي
 طلقا كونه طالما وهي طلعت في وقت طلقت في الدار
 وقها ما لوقا انت طالق في حيزك في يوم لم تطلق حتى
 اليوم الثالث في الحيزك لم يصير طلاقا فصار طلاقا ولا يثبت

وانه لا يصلح شرط لان الشرع ما يكون على خلاف الجرم
قلت وقال في قدر الله ام تخلق وان تسقط في المقدوس
اجيبه بان معنى الاستقبال انه عند قدرة الله تعالى على حذف
المقتضا وانما مقتضا الله تعالى هو المحذوف والمذكور له في علمه
يكن هذا الطلاق اسم للثبوت على المقدوس على ما يتحقق في
العلم لان العلم لا يكون الا بالعلم انه يرى ان ذات الله تعالى
وصفاته وسماته للموجود معلوم كذا في المنطق وما قال
لغلافه على عشرة دراهم في عشرة دراهم بزم عشرة لانه لا يصلح
للطرف الا ان يتوى به مع او داو العطف بزم عشرة وداو
لوقالات طالق كل يوم يقع واحد عند الثلاثة وقال في
يقع للثلاثة غلظا لثلاث ايام وطرقا في كل يوم طلقت ثلثا في كل
يوم واحد انها كما قال بعد كل يوم او كل خمسة يوم والعرف
لما في في الطرف والفرق انما هو طرف من حيث الوقوع فيكون
واحدة من كل يوم يقع وقوع بقدر الواقع بجهة كون كل يوم غلظا
بالواقع ولو زعم ان تطلق كل يوم بتطبيقات اخرى بعد ثبوت
كله من المظاهر المتعارفة ما فيها ما يعطى او اعطى في
قوع المسئلة ما اذا كانت طالق واحدة مع واحدة او
معها واحدة وتطلق شديدا وعن ابن عمر لم يزلوا يجمعها
واحدة لا يتبع الا واحدة ومنها لو قال طالق شيق مع
عق مولا بانك فاعتقك الرجم كما قرره في محله ومنها
ما اذا قال في جبينه ان طالق مع نكاحه لا يقع الا في جبينه
لان الطلاق وقع النكاح بين اثنين فيلزم يقع في جبينه
الاول لان الطلاق والعق لا يتأخرا ومنها وقال على درم

قوله مع طلاقه

مع كل درهم الدراهم لزم عشرة وعنده عندنا اصله مرفوع
لجميع واحده في قسم الشارعة وادوية عندنا كذا في المرسلة
كله قبل التقديم ان سبق ما وصفه على ما اعني اليه اذا عشت
ذلك من وقوعه لوقا في المرفوعة ان طالق واحد على اخص
يقع لثلاثة لان الطلاق قائم كمره او وقع في الخلاء الذي هو
قبل هذا الطلاق الرابع في الحال يقع في الحال سواء كان في طالق
طالق اسبق يقع في الحال تبعه في وقا بعد ما وحل بعد بغير
للأخيرة تبين بالاولى يتكلمون انما هو في قوله واذ لم يقيد
بالكتابة كما صنعت لما قبله اذا عشت في ذلك من وقوع المسئلة
لو قال لغير المرفوعة ان طالق واحد في واحد يقع واحد
لان القبلة تكون حصة لثلاثي تبين ما قلناه في المائدة لثلاثي
ومنها لو قال طالق واحدة بعد واحدة يقع ثلثان في العدة
تكون حصة لثلاثي فافترق ابتاع الا في في الحال ابتاع الثمانية
قبلها فيعتق ثلثا بالقبلة والسبب بغيره في قوله لانه في
المرفوعة يقع طبع في ثلثان في ثلثي المرفوعة لا يتحقق
ذلك الغير في ما ذكره في الزيادة في غير مرفوعة بل انما
لثلاثي الجبر لان حصة لثلاثي في ثلثي لثلاثي في ثلثي لثلاثي
بالوقوع وكون المرفوعة يتحقق بعد ذلك في ظاهره وان لم
يستعمل لاهل العلم بالظاهر اجاب المكن وانه تكلم
ثم سبب قبل وبعد ما نقله بعضهم في قوله في
ما يقول الفقهاء انه الله ولا الرعد الا حصة
في في علق الطلاق بغيره قبل ما بعد قبله رخصا
قالوا وهذا البعب يمكن انشاء على انية اوجبا اخرها

قوله في المرفوعة

قوله في جبينه

شامة كالتو سعة فله يسفر على الحلق ولا يرد بالرد لانه على
العلقة الا في الوقت الذي شات فيه فلو كان عليه من الحلق
حتى يوق بالرد ولا يعلق الا واحدة لا يعلق الا واحدة دون اخصا
وعنه طرفة من عينها ولكم فاذا اذاسا كرتك وهو ط
عند حمار عند راج اذا استقر في الفراخ والوقت كان جيبا
هذا الوقت لان الامر صار بعدها لا يخرج من رجاها بانيام
والرد الشك ومنه انهم يارب قبل بن قس بن جيل بن جيل
فهذه الصورة تنصصا قسنا ما يجي بجل على الزعان وان
تدور ساد من معدر من العيون تنصصا الفرة ونها الشايف
لكنه واذا اسد الرو من ربه فله جمل هذا ان يلبسها نصف
واحدة على مسند الاستسنا المود جاز فانه جسر بها
ولن يخرج من المود فدرت كالتجدي والوقت حدودا
مع طريق غسقة وناقة على كلة وان يخرج صورة وهي كناية
العد دبنا لانها لا يلبس الا في وقت الشايف وعز الشايف على
مادة الا حلة من ربه ووزن المادح وزن المادح الا قبله من
زيت او قوت من المادح على هذا الوجه ذكره البراز فاذا
عليه ذلك وقوله ما كان كسيرة فروع منها عشرة
والم اورد هذا ايضا على قس في الامام بل عشرة جيا منها
على عشرة درهم الامام حواسا في عشرة درهم الا في عشرة درهم
قيا قول الامام والشافعية من سلة اكسنت المستقر في حلة
فيها قبل الرجوع كسيرة ان كان يلفظ الصدر لوسا وبالمافرد
منه الحاصل في العيا والامام لا يكون رجوعا في الرجوع عن
الوقت بل هو في كذا او مضى كذا في العيا وجها كسيرة

صحة الاستسنا المستقر فيا قبل الرجوع كالوسم واليكم كلك
وزنم ذلك فبا تقدم ولها قبل الرجوع كسيرة قاتية الجهر
واختلفوا في استسنا النكاح فاستسنا صور رجوع لانه يلبس كل
وقال بعضهم من سلة فاستسنا لرجوع وهو الصريح منهم قالوا
في الموصاة استسنا في الرجوع بل في الرجوع في الرجوع وكذا رجا
لبس الرجوع لان الرجوع فيها جازون في الرجوع اذا كانت
نكاح في الرجوع عليه فروع منها عيون احرار اخصا والامام
اورشليم ولم الرجوع منها اذا اقله على الف واليكم فاذا
فانك طالق طلعة اطلعت فبيع علم طلعة ولو فله في
وقد التفت منها في احوال الافراط وعابها ولم يلقهم ومن
الكل معونها في قاتية على مائة درهم الا في الرجوع في الرجوع
مع عند الرجوع وعند الرجوع ووزن مائة درهم الا في الرجوع
والشعير والقياس ان يوزن هذا الاستسنا وهو في الرجوع
لان كسيرة الخطر في بعض ايامت اخصا على مائة درهم الا في الرجوع
لكنه اختلفت تحت الصدر وهذا لا يفسد في حلة الجلبس كسيرة
استسنا في المقدرة جليلي مائة درهم الا في الرجوع في الرجوع
في القوت منها اما الدينار فظاهر كونه في الرجوع في الرجوع
مبيع باعيا منها من يارها منها حتى لو عينا مائة الف باعيا
ولو وصفا ولو لم يبعها حاصلا حكمها حكم القين ولذا يقولون
والردي فيها فقلت في حكم القين في النكاح فقلت في النكاح
بطله بالباقي منه لا صوره وان استسنا في الرجوع في الرجوع
استسنا في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع
الساوي يلبس كافي البراز لانه استسنا الكل في الرجوع في الرجوع

اطلقة انما هي كما قاله الرافعي قال من لم يسمع من غيره
 احد ان يكون العطف بالواو فان لم يسمع من غيره
 اخبره وانما في ان لا يتقبل بين جملتين من غير ان يتقبل
 على ان قد مات منهم واعقب فقبضت في وجهه لذلك
 الاثنيين وان لم يسمع فقبضت للثاني في درجة فاذا انفرقا
 فهو معروف في اخوة الا ان ينسحق احدهم فاستغنى
 اخوة بالعطف والمعرفة على جميع الجمل كقوله وقفت على فراشه
 واولاد اولادي واحرق كالمشاهير وما ذكره الهمام
 العطف بالواو صريح في ان لا يحذف استثناء
 هذا الواو وان لم يسمع ايضا واعلم ان القصير الجمل
 على القاطع الا ان يوقف بغيره وبين الموقوفات
 الرافعي في كتابه المثلثة اذا قال عطفه وعرف طائفتا
 الله تعالى فانه من ادخل استثناء عطف الجمل انما
 في المنار والاستثناء تحت كلمات معلومة بعضها
 ينصرف للجميع كالواو عند الشافعي وعندنا انما
 المثلثة لا يذهب اليها في جميع العطف كاستثناء
 فانما اذا قلت جئت بزيد وعنه فاستثناء
 تبين الكثرة في المنار والادوية كاستثناء
 على بعض الواو فلو حذف في غير زوجه الى الجمل
 خاضع وانما الذي في العطف عنده طلبة فذلك
 ظاهرة في العطف بالجميع وذهب بعضهم الى التوقف
 التفصيل وهذا في وجهه ظاهر في العطف الى
 الاول ان الجملة المنفصلة وبغير استثناء معلومة

من الجمل نفوا في حكمه وانما تعطف به باعتبار ضمير
 بجمل ان جعل الواو اتصالا ولها ولا تعطف
 اخر بمعنى ان لا يفرق بين العطف والقصر
 والمستثنى منه كالسكون ثم انما يصير
 في تحقيق الاستثناء الذي هو كاستثناء الشافعي
 كاستثناء الذي قبله انما هو معرفة عدم استثناء
 بالشود الى واحدة وقد عدا الى الاخيرة
 الى العود الى غيرها وانما استثناء العروضة
 وذلك ان الواو في الاستثناء لم توفد صدور
 انه لا يولد من معرفة والعروضة قد نعت
 فله ينفذ وانما لا يكون كالمكان هنا
 والتشبيه فينبغي ان لا يكون كاستثناء
 شركة الجمل التامة في الحكم على
 القراءة في الحكم مع ان وضع العطف
 فله ان لا ينفذ في التشديد ولا كاستثناء
 قلت ولم اذكر في كتابي انما تفصيل
 بالواو وبغيره في قوله في قوله
 في التمهيد ان الاستثناء يوجب
 كان العطف بالواو ما ينفذ في
 عطفه في ينفذ عليه زوج منها
 ومينار والاحتمال فان اردت
 منه والذين قد اوردت في
 قبل اليك عاذا لها عندنا فلو

ف

جواباً لأمر أري أو إلى الفاعل فصحوا والفاعل وصفه والوصف له
 يتقدم للوصف والله أعلم ومنها لو قال لصاحب الدار وانت
 طابق فتعلق بالفاعل لأن الفاعل شرط ومنها لو قال أنت طابق
 ليعتلق صق يتردى كذا في فتح الذمير فقلت فقلت كذا في الفاعل
 بآب طابق وانت طابق وانت بعده فانه يقع فقال فاعل الفعل الصحيح
 ان جواباً للمفعول والواو كجواب شرط الفاعل كذا في المراجع فمثل هذا كذا
 هـ فروع المسئلة وفي الفروع من المراجع لو قال له الى الفاعل
 فانت طابق بالفاعل يتبعه الفعل ليعتلق كذا في الفاعل وانت
 يتعلق ولو قال فانت طابق انت طابق لا يتعلق وفيه انت طابق الله
 لا تعلق كذا فقلت بطلان كذا في جواباً لثقتة وعرضاً كذا قال
 اذا قال لا يرتبته ان ذلك الدار كذا يتعلق برفق دخلت ركة حيث
 والواو كجواب في بعض الكتب مسئلة خطبة المارة في جواباً الذي ليس
 خطبة بالمرتبته وانما يثبت الحكم بمرتبته كذا في جماع الوفاة كذا في
 التمهيد فليعلم المصنف حجة ايضا انه اذا لم يتناول في الجيب
 والجنون فاعلهم وفي التي وفي البعد بعض الخطب يا ايها
 الناس خطبة بالمرتبته وانما يثبت الحكم بمرتبته كذا في جماع الوفاة
 او في اخر خطبة المختار وبعضهم خطبة بالجميع كذا في الفاعل
 ان ليس لنا الخطبة بامتناع خطبة المعلوم ولا نه اذا امتنع
 في الجيب والجنون فليعلم المصنف حجة ايضا انه اذا لم يتناول في الجيب
 قلنا لا يثبت في خطبة المختار بالمتعجب بل بالمتعجب شفاة في البعض
 بصلية لا نه ان حكم حكم المنة اذا علمت كذا في فروع المسئلة
 ما اذا خاطب عبده فقال شفاة يا عبدي ليحيا كذا في حكم حكم
 في هذه الآية كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة

خطبة المختار
 في جواب المنة

فلو

قال المنة يا ايها العبد كل منكم حي الى الفاعل اذا اداها
 فمخرج المنة عن عبداً او دى لا يثبت حكم المنة كذا في المنة كذا في المنة
 ما ذكر في المنة والله تعالى اعلم مسئلة في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 او على كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 قد علمت حكم المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 ان كان الله يعيد المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 لان من المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 وظاهر المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 فيكون انما هو او البعض من بعض المنة كذا في المنة كذا في المنة
 في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 فانهم من كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 شرطاً غير انهم بشار وجعل المنة كذا في المنة كذا في المنة
 فروع المسئلة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 طابق طلعت زوجة فانه كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 قال المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 فغيب احوهم فان قصدهم كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 التذنب يختص بعضهم كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 بطلان المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 ارادوا كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة
 سواء كان متفقاً بمن الصفة ام لا كذا في المنة كذا في المنة
 للثاقل او لثاقله وان اراد المنة كذا في المنة كذا في المنة
 لهذا العقد كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة كذا في المنة

المنة كذا في المنة

بينه وبين الخصوم و قد كان قتلا انه الخصوم فقط في العلم العرب
لا احد له وصفا اخر وان اطلق عارفا بغيره فيبقى على ان
العلوم لا قد ترون المسئلة قد وقعت بغيره في سنة
تسع وخمسين و اربع مائة المسئلة في الميراث الخلف بجهل الروا
احد ملك الديلم على بغداد وكان مستظرف على الكتاب فريد
في القامه شاهان شاه الاعظم ملك الملوك وصلي عليه
على المنبر فقرأ ذلك ما اوصى استغنى على بغداد في جهل
فقد فاضت غير واحد بالجرار منهم القاضي ابو الطيب في العلم
الكرخي وابن البضا والشافعيون والقاضي عبد الله بن
القاضي ابو محمد القمي الليلي ولم يفت لما ورد في كتاب
الطائفة بطله بالا استغنى في ذلك فاضى بالتحريم فلما
على جوابه استندوا بالفتنة واطال القاضي الطبري
والغفرى في التشريع عليه فاجاب بما ورد في علمه ما
يجوز طول يد كوفي بما اخطأ معجوه قاتل ابن الصلة
في ادب الخفي والمنقذ بعد ذكره لصفة الكفاية بالماور
قد صاغها اجاب وان المخرن قد اخطأ في الصحيح
عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
ان شاع اسم عبدالله فقال رجل من ملك المسلمين وفي رواية
اضاع وفي رواية اخى وفي رواية اعطى رجل عبدالله فقال
يوم القعدة فاجنته رجل من ملك المسلمين لملك الله تعالى
تعالى ورواه البخاري في سلم الى الرواية المخرجة فانها
لمسلم قال يسنون بن عيسى ملك الاملا كمثل شاهان شاه
ثبت ذلك عنه في الصحيح واضع واخفى في الحق والحق

ومعناها

ومعناها اذل و اوضع وارذل و انتصر القوي في طرح
المذهب على الضعيف و ذكره في الاذكار مرتين فقال له الميراث
الاشانه وهي في اخر الكتاب اجانه يحرم تحريما غليظا انتهى
لكلم الاسوي قلت ولعل لغيره اختيار ملك الملوك ابو الطيب
الناصري فانه ذكر عنه في جهل الفتاوى اجانه يحرم و ذكر
فآخر شاهان شاه ملك الملوك ابو الطيب نظر في الباب منطل
ومعني والله تعالى اعلم الثالث كما قاله الاسوي في
الدعا الفرسين والمؤمنات بمقتضى جميع الذنوب و بعد
دخولهم النار من ثم الشيخ عز الدين بن عبد السلام في التبراني
والقزافي فاض فرأى بالتحريم له ما قطع باضار الله تعالى
واجاب ان سوا غير الصلاة والسلام انه منهم من دخل النار
واما الدعاء بالمعفرة في قوله تعالى كما يحب نوح عبد الصلة في
رجل غربي ولوالدي ولبن دخل معي ومن القوي في الحق
ونحو ذلك فانه ورد به بعضه في سياح الاشياء وذلك
لا يقتضي العلم لان الاعمال تكررت ويحجز بعد معبود
خاص وحوالته منه المبالغة قاله طائفة ان
تزوجت النساء في العبيد بمنه بواحد لانه
لا يمكن حله على العموم لان نسلا الدنيا غير ما يدخل على
الجنس قاله الاسوي في التمهيد انه يجنب بطله وقال
الماوردي في الحواشي والرواية في الجمع اذا حلته في عبدة
كالناس والساكنين لم يبول بطله ثم اعتبار ما قبل العبدة
والزواني في البيع ممن والاشياء التي مقبوضة بغيره
في الاشياء وامل العبدة في التي انتهى وقد انقضت كلمة اصحاب

على انه في حين الذي يكون شخص لا يتبع في قوله من قوله
المتأثر من حيث العبدية وكلت الفاسد من ان الملك
الطعام او طفا او شربت الزلابي وشرب يستحق شخص
وتوقفتنا او عصبنا لكن في بعض الحروف في قوله على ان
زواج ان المتأثر من انما هو الله والذم على غير بعض
الجمعة على ان على الاصل غير انما اذا كان على منقبا او اما اذا كان
منقبا فالانتهى وهو شرب لما على الماء وردى كمن لم يغيره
بل رأت ما على الله والله تعالى اعلم فانه لا يكون الملح
لواحد الا في سائر وقته على اولين وليس له الا واحد في
بغيره وتقتضي اقامة المعنيين بغيره ان لا يكون فيهم
كما في قوله علف لا يكون لقوله فانه وليس له الا واحد
بغيره علف او كما قالوا انه ارغفه من هذا الخ وبقية بان واحد
كما في قوله علف لا يكون كيد ابرق في حجة لا يكون فيهم ابرق
كله لا يكون زوجة فله واصدقاه واخوته لا يكون
حجة لا يكون عبيد فانه علف بثلاثة عشر من طبعه من ربه
الذكر عندنا نيتنا اول الذكر والانا له من العفة ولا يتنا
ولا لاننا له المزدات وذهب بعض اصحابنا في حق الله تعالى
عنه الى ان طبع الذكر له يتنا وله اوقات الا اذا دل عليه
الدليل ان كل علة تحضر بين وضعها والكلام عندنا الاطراف
تجلى على حقيقة ولونا والانا له من طبعه من ربه
ولنا اننا في قوله ان الله في السمت قلنا اننا
على اوقات وادعاهم في حكم تبعنا للذكر من علة اهل
النسب سبب نزول الدين ان النساء شكا الى رسول الله على

انه عليه وسلم قلنا ما بالنا لم نذكر في القرآن وطبق شخص
بالله كرم عرفانهم بالحقول في جميع النور واعتقادهم
الرجوع على ان على الرجال ما قول الله تعالى هذه ذرية
لقلوبهم وفي آخر قوله بل من الذين يفتنونكم في انما يكون
للمفتنة انما هو الله تعالى يطبقه في طبعه من ربه
وهو راجع الى الفتنة فلهذا لم يفتن من قبله في قوله ان
بعض من روج لنا وقال السنوي لفظ الذكر وهو الذي يتنا
به عن البنا في علمه كالمسلمين وقولوا في حجة ذلك لا يتنا
فيه الا انما يتنا في قوله انما ذكره الاموي وابن الجوزي
وصححه من اصحابنا الماوردي في الحاشية والرواية في
البحر في هذا ما لا يتنا قاله لينا عطف من طبعه في
قوله ان الله في السمت والذين في قوله ان الله في السمت
الاية والعطف يقتضي التام فانه ادعى الطبع ان ذكر
للمتخصصين علمهم فبانه السمت والى والله تعالى اعلم
قلت قد خالف في وقوعه من ما قاله في السير السمت
اذا ما السمت انما هو على بنى ولم يفتن وبقية ان الاوقات
يتنا والفرقة بين وقتنا في قوله ان الله في السمت
البنات لا يفتن الايمان لعلنا نعقد انه يتنا في قوله
والبنات عندنا لا يفتن وبقية انما هو على بنى في قوله
يتنا على بنى بنات الذكر في قوله ان الله في السمت
لا يفتن وهو من على بنى في قوله ان الله في السمت
انه لو كان وقت على بنى في قوله ان الله في السمت
وهو من على بنى في قوله ان الله في السمت

فيقاله فتاوى القاضي ولو قال ربحي صوته من قوته على
 بين ولم يأت بأية أو كانت كانت الفلانة وانه لم يكن له إلا من
 واحد وثقة وجود الفلانة كان نصف الفلانة له والنصف للآخر
 ولو كان له ينفق وماتت قال جليل رحمه الله كانت الفلانة
 لهم بالسوية لأن اسم الفلانة يتساوى للبين والبقا وعن
 ابن عمر في رواية تكون الفلانة للبين فما عتدوا للصبي
 هو له ولا ينفق قلت وإنما كان الصبي هو الأول لكونه مضافا
 للقاعدة المذكورة ومنه لو قال ارضي موثقني فنفق في له
 أخوة وأخوات لم يتركوا جميعا وهذا لو قال ارضي موثقني
 على بني فلان ولم ينفق ومنه يرضي ابنه يرضي ابنه
 على الذكوريين ولو دوا الذنائب وروى أبو جعفر في هذا
 القبيح عن أبي جعفر أنهم يرضون جميعا وإنما كان يرضون
 قبل لا يرضون بها فذلك على الذكوريين الذنائب مسئلة
 للبحر المذكور بعد الآية الثانية يتناول الأمانة خاصة
 من قومه ووقع على بنات فلا يرضي غيرهن وإن
 نذر إن يرضي علي بنات الفلانة يرضي الفلانة بنات
 الصريح هو في اللغة التمسك بالقرعة والتمسك به والتمسك به
 على سائر الأبنية وفي الأصل خروج ما ظهر الزاد به التمسك به
 تاما فبقية كان الصريح أو مجازا القولان حرمانه طالق
 صلت الحكم بين الكلام وبين ما مضاه الحكم في الزمان
 وتدل عليه الآية المتقدمة في الآية وقال في البيت أو ترضي فان
 المقصود بهما على ما علم من قوله وقال في البيت أو ترضي
 طالق لفظ الآية إضافة إلى المحل مطلقا ومنها وقال في البيت

قوله ترضي فان
 قوله ترضي فان

قوله ترضي فان
 قوله ترضي فان

آخر قبلي وجعلنا في موضع نصف الفلانة قوله باحوال نصف
 الجارية كقولنا ترضي فان ترضي فان ترضي فان ترضي فان
 أنت حر واستطاع تطلق وتنفق قالوا لم يرضي من قوله فانت
 طالق حقيقة الآية صراحة بأنه يرضي وانما هو من قوله
 مطلقا من قوله على يد من يرضي على يد من يرضي
 طالق فانت ترضي فان ترضي فان ترضي فان ترضي فان
 لو حلف بالطلاق ما صدق بالحساب كونه باو مائة مائة ذهب
 شربوا في حلفه قالوا لا يرضي خلا قرضه وكبريا ولا يجوز
 ارضي الفلانة كافي البراءة ومنه ان الفلانة ذاك الجاهل
 النظام بالطلاق في اللغة لم يجلد كاذبا يرضي فليس في
 ولا يرضي عن قبول تطلق كذا في لغة الفلانة ولا يرضي
 التمسك به اذ لم يرضي خاصة به ولا يرضي ولا يرضي
 ارضا فان في الطلاق وعن قوله حلف في قوله حلف بالطلاق
 غير عام يرضي ويقع قطع الزمان به بل في حلفه فانت ترضي
 على حدة كانه حلف في فعل طلاقه في النكاح فاما يرضي
 وبين النكاح اذ لم يرضي الزوج ولم يرضي بحلفه الحالف فانه
 يقع عليه قضاء وما نكح لم يرضي بما يرضي من النكاح
 انتهى وهذا يرضي من الزاد بعدم الوقوع في حلفه صراحة
 المقصود منه ما نكح به يرضي فانت ترضي فان ترضي فان
 لم يرضي في النكاح في النكاح ما في النكاح في النكاح
 وقومها في النكاح بالنية اذ ما مضاه الحكم في الزمان
 بل يرضي قالوا في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 ولا يرضي لا يرضي في النكاح اذ في النكاح في النكاح

[illegible]

24

المؤلف

[illegible]

لا بد کی

كذلك الذي في البحر
في البحر أو قال في
البحر أو قال في
البحر أو قال في
البحر أو قال في

[illegible]

ما

[illegible]

تشیقہ افسانہ

لم يستعجل من جعله ان يترك الحسنة لو كانت غاكت اياكم فاني انا
 الموتى فانه قد لما علق جرد زلاخ الامم الموتى لهم طول الحشر وقد
 الغيبا بالموتى اوجبت عدم جواز ظاه الامم الموتى عند وجود طرد
 الحرة وعدم ظاه الامم لكساية لغوات الوصف ولما قول الله تعالى
 ما طاب امر من انسا من اجل حجة الاما والحر ابو واما استدله بين
 الابر بوجوب الحكم عند دخول الوصف المذكور وعند جواز الشر
 ولا يستعجل للثبوت ولا لاثبات عند عدمه لان اللفظ لا يدل
 على خلاف ما يستعمله وهذا لان غاية درجاة الوصف اذا كان
 مؤثرا ان يكون عليه ولا اثر للعلم في الثبوت اقل من جاز ان لا
 نظر واصل سلفا ان التفسير محله ان لا نسلم انه يفيد خبره بل انما
 يفيد كراهة وتجهيلان بتقدير الجحيف للثبوت في عدم اباحة الثانية
 عند عدم وجود القيد المصحب وعدم الجاحية التي توجب كراهة
 ولا لا لا اعلم على النص فمحمده فيجوز ثبوت كراهة عند عدم
 وعند وجود طول الحرة كما يجوز ثبوت الحرة على السواء والكره انظر
 فتبت نقضها بالاول بالكره من في البداهة لا ذكره الكمال في شرح
 الصافية ومن ان المقتضى يقتضي النفع عند ان كان جاز حال
 وعند الثاني لا يستعمله كما اذا كان حمله قاله فينا فاعلمت
 بل انما المصنف هو الزاوي جرحه المصاهرة عندا وعندا
 لا يوجب ان حرمة الرصيد بوصف انما انسا بنا في قوله تعالى
 ورايتكم الا في جملة من نساكم في ان ان المرأة الوصف
 من كراهة الله لا تجد عندنا وعند الثاني تجد لان ذكر الصغرى
 معقبة في قوله تعالى ورايتكم الا في جملة من نساكم في قوله تعالى
 بالشرط لا ينعقد سببا لان اليمين لا يوجب الا بركته واليمين

الو

الو على شرط انسا في حرة على ذلك فروع منها حصة
 تعليق لفظ الله بعينه او من يتعلق بالثبوت في حالها
 لو قال جنيته من حرة فان طالق او قال لعنتم انما استركت
 فانت حرة مع القيد ولما علق عند التزوج والشرع عند
 عندا يقع كراهة في القيد وهذا لان كراهة في الحرة لا يوجب
 حرة للثبوت في حرة فان قل هذا المصنف في القيد في حرة
 عندا ان لا يوجب حرة في الشرط مثلثا هو وجوب حرة عندا
 واداة الشرط او لا اعلم مسلم فلتعلق وهو ما دل على انما
 شامر في حرة من كراهة على القيد وانه ما في حرة من لو في حرة
 لاسما الحرة انما يكون في حكم واحد عند الحرة في حرة
 حرة في حرة من عدم الحرة مطلقا وينزع عن حرة من حرة
 احكاما لان الحرة في حرة من حرة من حرة من حرة من حرة
 واجبا فان الحرة في حرة من حرة من حرة من حرة من حرة
 معقود ما قوله تعالى في حرة من حرة من حرة من حرة من حرة
 الشافعي في حرة من حرة من حرة من حرة من حرة من حرة
 نصيبا لئلا يام وورق في حرة من حرة من حرة من حرة من حرة
 نصيبا لئلا يام متعاقبات في حرة من حرة من حرة من حرة من حرة
 في حكم واحد كراهة في حرة من حرة من حرة من حرة من حرة
 الشافعي وعدمه فاذا ثبت تعيين بطلان الحرة في حرة من حرة
 مشهورا حتى جازية الزيادة على كراهة في حرة من حرة من حرة
 في حرة من حرة من حرة من حرة من حرة من حرة من حرة من حرة
 نهان اناسا الذي يستأنف ولو في حرة من حرة من حرة من حرة
 لان شرط الاختلاف على الميسر في حرة من حرة من حرة من حرة

المطبق وهو ما دل
 على حرة من حرة من حرة
 لا ينعقد

ثم يحول المطلق من حرة من حرة
 حرة من حرة من حرة من حرة

لا ينعقد معقود من حرة من حرة
 حرة من حرة من حرة من حرة

أما ما قيل يستحق كراهة منه

انقسام الاحاد على الاحاد والجموع من بان وجزئ من صفة
 واذ فرغ بالدولة طالع من بعد انقضاء الاجتماع القطع على ان
 صحت صلواته التي بالجموع كالمسلم في الزمان في انفس كل
 فاعلى الاجتماع انفس على بعضها ولا يحب رجوعه الى انفسه
 تركها ما روي عن هذا الذي وقعه انفسه من غير ان
 ثابت في عهد الرسول الخ ويكره ان يجلب عنه بان يلو في عهد علي
 الصلاة والسلام على من بعد علي الصلاة والسلام لم ياروي
 انه في صامه وقال غيره انه في صلاته الصلاة عليه
 صلى الله عليه وسلم بعد القطع في حين من صامه من بعد ما يحق بان
 لم يكن في حصة ذلك لانه لا يبعد الا اذا نظر البنا بطريق الزمان
 وليس لم يبق في الاجتماع صفة الرتبة في حصة الله تعالى
 مسلم اليه بالحق فيقتضيه كراهة من والى التي يقتضي ان
 يكون عن في سنة سنة واجد اي موكدة قريبة الى الواجب فافق
 هذا الاصل ان يخرج اذا لم يكن مفعول باله بعد ما لا يحسن
 بغيره ان ما قام الم بغيره كان مكرها كما في القيام اليه
 آتية الله تعالى ليس في غير المقعد وعدا وشرع عليه بال
 منها اذا تعد المصلين ثم قام لم يفسد عليه قد يفسد لانه لم
 يثبت به لما روي وهو القيام كمن يكره المقعد في سنة الله
 ناصر الواجب ومنها ان يلزم لما يكره ليس المحيط بقول النبي
 صلى الله عليه وسلم في طين الحرم والقيام ولا التيمم ولا السجود
 للرب كانه الله ليس الا زاد والزيادة لما يكره ليس في طين
 ما هو المصطفى في سنة الله لهما اذ في ما يقع به الكفاية
 الجنب واعتصم كالحكم فان قلت السنة في طين الله الم لا زيادة

لوقد اشفي ان نلت لغيره اذ مذكور القدسة ان يكون قوله في
 من رايه النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة في طين الله الم لا زيادة
 المذكور في طين الله كونه ضد طين الله ومضاد لوطا روي به
 ما قال ابو يوسف في صحيحه ان كان يسلم انفسه لانه غير
 مفسود بالزينة في الم سلم به فعل الجود على مكانه طاهر المسجد
 على كان يسلم لا يجب ان يسلم الا في الصلاة على مكانه طاهر
 جاز عنه فيكون مكرها لا محذور ولا الجاهل في طين الله
 له والخطيب في رجل القياسه فوجد يتم فيصير ضد مفعول الم
 كما في سنة الله ومنها ما قال ابو يوسف ايضا في المفسر ان
 يذهب في ترك الزكاة ففسد الم في سنة الله في ضرورة الامر بالزكاة في
 ركعة التعلق في ترك الزكاة في السنة الاول ما لم يكن مفعول في
 اي قرأ الزكاة فيكون مفسد الم في سنة الله في سنة الله
 الثاني لا محذور الزكاة في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 كما في سنة الله في ترك الزكاة في ركعة من طين الله لا يفسد الم في سنة الله
 فيه الا كما مذكور قضاء الزكاة في السنة الثاني وقيل في سنة الله
 ان الزكاة في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 خليفة في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 الفساد في ترك الزكاة في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 بدليل محض حديثي في الزكاة في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 حرمه في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 الفصل الاول من الشاغل اذ ذكر في السنة الثاني في سنة الله
 نطق على قول الرسول صلى الله عليه وسلم في سنة الله في سنة الله
 عند ما يعبه وطريقه الصحابة من في سنة الله في سنة الله في سنة الله

بعضه على بعض بالو لا خلاف في جواز الرجوع الى المخرج في الاخير
 خاصة واما المصلحة في التمسك عند الاصل فانه هذا المصالح
 تدل على انه خلاف في العود الى المخرج وذهب بعضهم الى التمسك به
 الى التسليم ومنه غير ذلك منهم من ذهب الى انه خلاف في العود الى الاخير
 لو جاز في الاول لان الجلاء الاخير قرينة من استئناسه به
 منقطع عما سبق من الجلى نظر الى عكسها وانما صلة به باعتبار رخص
 او اسم اشارة وحتم الى جعل القرب والاتصال وليد لا انقطاع
 عما سبق وليد اخر يعني ان الاخير لا يتبعها فغيره غير حال
 فيه المستثنى المستثنى منه كالمكون من غير ان يصير مجموع بمنزلة جملة
 واحد في نفس الاتصال الذي هو شرط الاستئناس الثاني ان عود كما
 سفتنا الى ما قبله انما هو لعدم عدم استقباله والفرقة في نفس الامر
 الى واحد وقد عاد الى الاخير بالاكتفاء في قوله في العود الى
 غير جاز وهذا التمسك بالبيت الصلوة من جانب جدار الكلام وفلك
 انه طاعة الاستئناس في وقت عند الكلام في مرة الا انه لا بد من
 معين والصلوة تنقطع بغير وقت جملة واحدة فلا تجوز الى الاخير
 فان قلت ان المصلحة والتمسك به في غير وقت جملة واحدة لا يستلزم
 قلت جيبه بان لا يعطى لا يفيد غير الجلى السام في الكلام عموما
 فترى من الجواز في المصلحة لا وجه لقران في الكلام مع انهم لما طفت
 للتمسك به الاعراب لا الحكم فله لا يفيد التمسك به الاستئناس
 وهو من الكلام لا حكم له والى انتهى واما عود في التمسك به فوج
 منه لو قال لا رجوع الى العود منهم فليكن على العود منهم ولما على الف
 درهم الاستئناس فانه يرجع عندئذ الى المصلحة كالمراد والتمسك
 عندئذ ان يرجع الى الاخير لكن فانه يجب ان يجره ولا فرق بين
 كناية

كناية درهم وخمس دينار والادرجا ان في الاول استحسانا
 وخرجوا او هو كما تبين بما بين وسنستشعر على المعاد بينهما ان
 المردود في تحفة لا تقبل شهادة وان تارة في المستثنى في الاخر
 ينصرف الى ما قبل وهو قوله تعالى ولو لم يكن في الصلوة من غير
 منقطع بمعنى ان كان في الصلاة في غير ذلك في الامام الا انه
 منقطع وفيه في الفلوج بان المعنى ان ذلك الذي يكون حكمه عليهم
 بالنسبة الى الله تعالى في قوله تعالى في هذا صرح الاستئناس
 الى الكل في اية الجار بين قلت ان كان كذلك لعل انشاء وهو
 قوله من قبل ان تعدوا عليهم فانه لو عاد الى الاخير يعني قوله
 لهم عذاب عظيم لم يسبقه فافهم لان التورقة منقطع عطف
 بيته سقوطه لعدم تمامه في فتح العذبة وهذا لا يقول بعد
 الاستئناس الى الاخرة فقط اذا خرج من ذلك الجرح الى الجلى اما
 اذا اقر بما هو عاد اليها مسئلة حكم الصفح حكم الاستئناس جرحه
 ليعاقره الى ما قبله فاذا اقل جاز في رجوعه الى ما قبله تنقطع
 على المذكور في اعني في التمسك به في وقت من غير ان يرجع الى ما قبله
 سواء دخل بارأيه او لم يدخله الى قوله وانما ساجد قوله في قوله
 الذي ختم بهن وقع عطفه في قوله في قوله في قوله في قوله
 الكمال في شرح الهداية وخرج مسئلة الشر اذا اقبلت في قوله
 بعضها على بعض في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 لو قال عدي وروى في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 مكتوب في الشر والافراد في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 اجازة في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

حكم الله
 في استئناس

لم يصدق عبد الله في ذلك الموضع في قوله لم يصدقها بعد
في الجملة او كذب وادعى المال وقال ان صدق في الجملة
صدق وان فعل لا ينادا صدقة في الجملة يصدق بعد
فيجب ان يكون المصدق على ما في الجملة وليس في الجملة
وجوب ان يكون المصدق على ما في الجملة وليس في الجملة
للبسع وهو منقول في المصنف وان كان في الجملة صدق المصدق
ان وصل به ان كان في الجملة لم يثبت الجملة التي ادعاه وقد
صح تصديق له في وجوب المال عليه وقوله ان كان في الجملة
الصدق با بيان فدينه في صحيحه فحقه في المال ان كان في الجملة
ولان هذا ارجح مما اقره وليس ببيان وهذا لا يثبت
ان وجوب المال عليه فقل ان كان في الجملة صدق المصدق في غير
المعين ينافي الوجوب عليه لان كل جازية يحتمل ان يكون يصدق
المصدق ان يكون المصدق في جملة هذه وهذا معنى في الجملة
غير معينة فحكم المصدق في الجملة لا يصح في جملة هذه
ان في كونه الاسرار وفي الجملة لا يثبت في جملة هذه
الجملة قال بعد ذلك من عيبه ان يصدق لان يصدق
من جملة هذه مستحيل في جملة هذه والله تعالى اعلم
ثم ان في جملة المصدق والتكذيب كونه في جملة هذه
قوله ان في جملة هذه مستحيل في جملة هذه والله تعالى اعلم
الصدق طاعة التي لا يصدق عدم طاعة الله وهي غير اشارة
لا على الكذب كونه في جملة هذه مستحيل في جملة هذه والله تعالى اعلم
ولم يصدق المصدق كونه في جملة هذه مستحيل في جملة هذه والله تعالى اعلم
يحتل الصدق والكذب في المصدق في جملة هذه والله تعالى اعلم

فانما

فانما صدق او كذب والتكذيب وقد وقع ذلك في جملة هذه
وخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كذب مسجدة او كذا في الجملة
ذلك من فروع المسائل ما في شرح العبدية وغيرها والفقهاء
الكتبة للمسح بالبرق اخرج في قوله فاقدم فكلنا فاقدموا واحد فكلنا
فانما صدق لا يصدق على الكذب الصدق على ما في الجملة
بعد وجه فلا يصدق على الكذب فكلنا فاقدموا واحد فكلنا
فكلنا يصدق على ما في الجملة وقد وجد في ان كذب بعد وجه
من عدم حقيقة فكلنا يصدق على ما في الجملة وقد وجد في ان كذب
الي الخالد ولا يوجد الشرط في الجملة وفيها في الجملة في الجملة
ما في الجملة لا يصدق على ما في الجملة استاذ استاذي على ما في الجملة
في الجملة من جملة هذه فكلنا يصدق على ما في الجملة
تجدي يفي والجملة طالق والجملة لم يصدق على ما في الجملة
ولم يعلم في جملة هذه فكلنا يصدق على ما في الجملة
بان جملة هذه فكلنا يصدق على ما في الجملة
حسب ان في جملة هذه فكلنا يصدق على ما في الجملة
ما كملت ولم يصدق على ما في الجملة فكلنا يصدق على ما في الجملة
منها فكلنا يصدق على ما في الجملة فكلنا يصدق على ما في الجملة
الاصول الاسنوي جعل من جملة هذه فكلنا يصدق على ما في الجملة
ما اذا قال ان لم يصدق على ما في الجملة فكلنا يصدق على ما في الجملة
طالق ولم يصدق على ما في الجملة فكلنا يصدق على ما في الجملة
لا تصح عنه لم يريد واحدا حتى يصدق على ما في الجملة فكلنا يصدق على ما في الجملة
ما قال الاسنوي في قوله في جملة هذه فكلنا يصدق على ما في الجملة
والليد في طالق فكلنا يصدق على ما في الجملة فكلنا يصدق على ما في الجملة

وهذا هو الحكم ولما احتياها قامة بتميم لكان القوي يخرج على ذلك
 بين احتمال الضوم ومنها الاخبار بطلان رتبة فانه يقبل في غير الحدود كما
 لو قيل ذكره حتى يرد بيمين هذه الامه لا يرد ما هو ولو كان لا يرد بيمين
 صحيحا لسانه في نفسه وقلنا لا يرد في نفسه وهو ليس بان يكون بيمين
 على ما ينص من قولنا اذا قالنا شترتها منه او غيرها او فقهها
 على ان يكونا لهما فزق بين ما اذا كانا لهما لم يعلم لان بيمين المعقود
 عليه وتما في شروح الخيام ومنها اخبار الطائفة بالناس بانه يستمال
 فلا يصح فانه بعد عن غيره لبيع لا التيمم ذكره الاسوي
 في مبيده ومع ان يحكم رايه كما سبق في ان خيل الكافر في مثل مطلقا
 في الحدود ان كانت كحاسة لا لا في رتبة وان وقع عند حدة الا ان
 في التيمم يستحب اراقة قبل التيمم وضعا للموسم العار به بخلاف
 غير الناس بل يحل الطعام وحرمة يحكم رايه في عمل النجاسة والحرمان
 واقرب اليه والادارة لما للبيوع لا تقدم ومنها اخبار المعقود
 والمغلول بالخارج فان حكم ذلك حكم اخبار الكافر لا يحرم المام
 مسئلة اذا انقضى الحج والعمرة في الفروع فزعموا فقيم الحج
 وهو خيار التيمم بين تساوي العدلين والواجب في كل ذلك
 وانما كانت فيه غير الاثر وقامة في الخبر وعلم وروى في الاثر
 فاستبينه في جميعه حتى في الحقوق وتعار في الحج والتيمم في ذلك
 فانه يقدم الحج وما لا يرد اذا تعارض الحج والتيمم في كل من
 في حقه وروايت مسئلة الحج الحرج لا يرد لهما معا فزعموا
 فزاد اسند ان شهوة المذبح تسقطه او زناه او الكفر او الشربة
 الخ وغيره فانه لا يقبل لان البيعة انما تقرب على ما قيل تحت الحكم
 لا في حكم العاقبة لانه لا يرد في التيمم وهذا كما في شرح الوقاية

انها

اذا قام البيعة على العدل اما اذا لم يعلم البيعة عليها في خبر يخرج
 فمسا او الحلو الا فان الحكم لا يخرج قبل موت المسلم لا يحد الخبر يخرج
 اذا شرب وضعا فان قلت من اللاد بالبريد الجرد قلت يخرج بيمين لغة
 من جرحه بلسانه جرحا عامه ونقصه من جرحه شانه المار به
 فيه ما ورد في جهادته كذا في المصالح على ان السطر انفسا الى
 فان لم ينقض انبثت عنه انه قتال او شهد فهو جرح وانه
 نقصان وقع من عام يقبل لانه لا يرد في المخرج فان قيل انفسا عليه
 الصلة والسلم قلنا ذكره الفاسق بما فيه قلنا على ما اذا
 كان من مبيدة في غيره ولا يمكن دفع الضرر عنه الا بعد الاعلان
 انتهى فان سبنا في جرحه على هذا يخرج انما في نفس جرحه عند
 العاقبة اذا كان من علما كجرحه في الدين بينه وبين لسانه
 فيمنعه من ذلك يخرج عن الحد مسلمة الا في المخرج والتعدي
 بولحدة الرواية وباشين في الشهادة قول اثنين فيها وقبل
 بولحدة عاونه في الخبر واعلم في التيمم فزعموا كما في شرح
 الى هبانه من ان قول الواحد العدلي متولي فخرج بالتعدي قال
 وهذا في تركه الرواية جرحه عنه مثله لا يرد في الشرب ودلالة
 ذلك عروعا يقبل فيها قول الواحد العدلي في التيمم في كل من يخرج
 شيئا وادعى ان نفسه مبلغ فانك لا تدعي عليه ان يكون ذلك العدلي
 يكون انبثت في قوله الواحد العدلي في قوله الواحد فاما بعد
 ادعى ان قيمة مبلغ الاضيقان في المخرج الواحد فاما بعد
 حقوق المصل بخلاف تقديم نصب المقر فانه لا ينقطع انما
 وف بيمين الواحد بل يدين بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
 بالقيمة لانه لا يرد في الحدود ولا يثبت له الرتبة ولا ينقطع

اعلم فان قلت ان الجرح اذا
ج

قول الواحد

عند اخذ القومين كما في الخطيبين ومنها ما رواه الشيخان في الصحيحين
 العبد عن لا يعرف القاضى من الاخصام وقادشرا لا يكون في قول
 اشهر ومنها ما رواه السلم البيهقي المدفوع وانك السليم واعلم ان قوله
 "لعلم لا يحد منه اذا احل القاضى عدله باق من الجحش في حق القاضى
 ومنها ما رواه الزبير القاضى الى المراك وانه لم يقل واحد شيئا لم يسمع
 الذي يختلف فيه الجامع والمشتري ومنها ما رواه العيص برويه طاهره
 والله اعلم مسنده اذا اكلوا الصلوات في حكم بالتمسك في الحكم
 للعلم بكين بعد ما ولا ميعين ان في القيود في البدع مسنده اذا انكر
 الاصل رواية الفرع فانه مكسب لم يعل به اتفاقا فان احصاها كات
 فلو كان قاضا لكلهما على عدلها لانها اصل ولا تسقط اليك
 وان لم يكن مكسبا فانه لم يعل وهو قوله مجزاهه شاك خذ
 لا يجرى على من عرجا من اخذ منهم في القاضى فوهم اليه يحكم ولم يذكر
 قال ابو بكر بن عماره انه لا يشرط في المجرى عرجه ان ادخل في ذلك
 فخرج منها قال البيهقي يحكم قاض لا يكرهها القاضى في بابها يحرم
 ونسبها الى العبد لا يجرى غلطا لم يذكرها قوله لا يجرى
 فغضه ان القاضى يتجاف الى غيبته ومنها ما رواه شمس الاصل كات
 في كتب الفرع وفي شرحه الدليل على ان القاضى اعطى اذنية
 محرم مع قصرهم في الاصل ان تكلم بغيره الاصل بسقط الولاية
 اذا كان صحيحا والعبدان لا يكره ان يكلم في غير عن ابي يوسف
 من مثل الصريح على ما يعرف في كل اوقع فليكن لا يبا على اية
 رواية بل قد يجرى مع على اصل الحق وان كان في حال لا يبا على اية
 بعد قديم مقدمه قاله غايه البيا من اليه الا كلامه لا اوتى
 يتوهم عن كونه يروى لنا با عنه فصفه محمد هذا الكتاب اي لم يالح

البيضا

الصغير وسند عن ابي يوسف في الراج فلما روى عن ابي يوسف
 احسنه وقاله في البرعيه كاسا لانه في رواية عن ابي
 بله ذلك من قول القاضى ان يجرى في مسائل كونه في شرحه في
 الصغير ويحرم ولم يذكروا ذلك المصنف في شرحه المصنف في المراك
 في لا يجرى واحدا في المراك في رواية قضا اوم وهو قوله في
 وابي يوسف على رواية محمد بن القاسم عن القاسم بن عبد الله بن القاسم
 وعنه محمد بن قضا الاولين في غير ذلك في الصريح قد رفعت عنه
 في الدابة وقوله انك لو يجرى هذه الرواية وقاله برويه كات
 القاضى ان يجرى قضا كاتين في قوله يجرى عن رواية ابي وانه يحكم
 قضا في قوله كاتين في قوله يجرى وقت الظهور في قوله يجرى
 روي كاتين في قوله يجرى وقت الظهور ومنها ما رواه شمس الاصل كات
 ثم اجاز لما كات البيهقي هذا الحق قال انما روي كات لا ينفذ في كات
 ودفعه عليه ابو بكر بن عماره ان كان كات في شرحه لا يجرى كات
 انما روي كات في قوله لا يجرى كات لا يجرى كات في قوله لا يجرى
 عبيد بن ابي نعيم في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى
 وقاله في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى
 كات في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى
 عدا ولا يبا في صفى احد هذا انما يجرى كات في قوله لا يجرى
 نعمت في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى
 العبدان في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى
 العبدان في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى
 برويه وقاله في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى
 وكذا في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى كات في قوله لا يجرى

عند الحق انتهى وبعد ان وقع الاشكال لتصرفه بانها ظاهر الرواية
 كما يشوبها بالسماع لعدم الحق لا بل بسطه في سبيل فقد اعتقدنا
 المتأخر انتهى سلكنا اننا نعارضه لاجل احدى القياسات بحيث لا يجمع
 قدم الخبر مطلقا عندنا الا في القياس كذا في تحرير الكمال في المناد
 الزاوي ان يعرف بالغة والتقدم في لاهتهاد كالحلقة الاكثرون و
 العباد له كاحدية حتى يتوكله القياس خلاف الكمال في ان يعرف الله
 دون الغنى كالفقير في طريقه ان وافق حريته القياس اياه وفي خلافه
 لم يتوكل الا بالضرورة فالان كماله لا يسبغ بمراسم استدواب الواقع
 يتوكل ويعل القياس انتهى ان فعلت ذلك المسئلة في موضع من المسئلة
 المراء وفي التجميع اليقين في ضرورة بالندوة كالحلقة في فضيل
 المشتري انما غلبت اليقين فان باهرية حتى انه تعالى في رويان
 الذي صلى الله تعالى عليه ولم قال في ضرورة الامر والعلم في ابتاعه انما
 فهو على النظر من بعد ان يعلم ان ربه فيها السكينة وانما يظهر ارجاها
 وصاعدا من غير انه تعالى في القياس من حيث ان الله تعالى في فعله من بعد
 بالتفكر وفي المثل الممددة بالقيمة فالجواب التمر كذا في اليقين
 منها اختلاف الناس في حكم المصرة في جهة اليقين في الشافي رحمه الله
 تعالى انما يرد حاد وورد معها اصاعدا انما اليقين هائل عظمة
 بعد الحديث وذهب ابن ابي ليلى وابو بكر في قوله الله تعالى في امره
 قيمة اليقين وذهب ابو حنيفة الى ان الله تعالى في امره هائل عظمة على
 الجاهل بارها في يسكب كذا في شرح المنار لا يملك في انما عظمة
 على ما عرفت حتى انه تعالى في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 يصعب كماله تعالى في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 اخرى في انما عظمة في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة

المنار

المنار في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 الوحي على عبادان بانه كذا في المنار في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 اليقين على السوا في حكم مناصره في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 اليقين على السوا في حكم مناصره في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 وقال القاصم رويان الله تعالى في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 المعصية في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 فروع منها من المنار في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 طهارة على الزجر وانما كذا في المنار في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 وليفتضح طهارة من الصفوة ولا يرد احد ولا يرد احد
 الحق لا يرد من يراى الا ان يعلم كذا في المنار في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 وفي المنار في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 لا يرد من يراى الا ان يعلم كذا في المنار في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 بالمنار في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 وهو جواب عن المنار في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 سائر الامور انما هي في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 لان المنار في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 الذبيحة والنية في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 الخلف دون حاله الخشيل في المنار في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 لا يرد من يراى الا ان يعلم كذا في المنار في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 حكم النبي في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 ومنها منار في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 لان التفت في المنار في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة
 لا يرد من يراى الا ان يعلم كذا في المنار في امره هائل عظمة في امره هائل عظمة

على قوله في قوله وارجو بسف فيهم قضاءه ولا يفيح في الفرائض
 ارجو بسف لا ينفذ القضاء به ما خلت الرواية عن ابي جعفر قال
 في الخبر السجدة من المسئلة يتبع على ان الاجماع المتأخر في
 المسئلة المتقدم عنده محمول على قوله وارجو بسف فيهم قضاءه
 العطفية في قوله بسف فيهم قضاءه محمول على قوله وارجو بسف فيهم
 على عدم جواز بيعها ولا فسخها المتأخر به على قوله في الاجماع عنده
 فيبطل الثاني ولكن قال القائل ابو زيد في التوقيف لا يحد روى
 عنهم جميعا ان الغطاء يسع اهل الولد لا يجزئ ان يفتح الغطاء
 اذا انكر كونه الموعدتين من الغرض قبول كذا لان الاجماع المتأخر
 يرفع الخلاف المتقدم في ان لا يكفر لانه في ارتفاع الخلاف في
 الاجماع خلاف ما بين الامة الثالثة رجمهم الله تعالى على ما
 فلا يجعل الاجماع على كونهما منه فيلزم ان يجمع رجمهم الى ابي
 رجمهم الله تعالى عنه فالعقاة الاجماع فان قلت رجمهم في قوله
 لا يبطل ولا يكون في جعل الاجماع قلت ابي جعفر ما ذكر في الدنيا
 لا قامت فانها لم تحلف الناس يا ما كلهم يكتب بعضهم الغطاء فكذا
 فصل الاجماع ورواه في قوله فيهم اكتبها لا في حصة ما عرفت
 وهذا دليل على انه رجمهم الله تعالى عنه في قوله على النطق ولا عبرة بالنطق
 البين خطأ وفيه فصل الاجماع على انهما في ذلك المترك ذلك
 كذا في الخبر انما يسئل الاجماع السكوني عن عتقنا وهو متضمن
 للمعنى في سكوت الباقرين قال في التوقيف ثم ترك الاجماع نوعا من
 عن غير تصديق الكل او شرعهم في الفعل فيما كان من قبله ورضيه
 تصديقهم به وسميت ائمة فيكون وكذا في الفعل فيما كان
 باجبه وقال بعضهم ويحك عن ابي جعفر رجمهم الله تعالى عنه

تصحيح

تصحيح الكل اذا عرفت ذلك في المسئلة فروع في سكوت الكفر
 الاستحارة في سكوتها عنده في قوله في الخبر المتأخر في ما
 انما عنده في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 ولو قد اسد اذا قبضه السوي في امر الابع فكذلك في قوله في المسئلة
 الحبيب الذي وثقها اذا استقرت عليه في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 غير الاول في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 اذا ناله وثقها في المسئلة في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 سقط خبره وسقط خبره في المسئلة في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 في واحدة بالقياس ومنها اذا سكوت الاجماع في سماع في المسئلة
 لزم في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 وفيه اسكن في المسئلة في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 على ان السكوت اجمع تجميع ثم عاكس بالاجماع بما نطق به في المسئلة
 ثم عاكس كذا في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 ساء عنه وهو غير روى في المسئلة في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 تسلم ومنها يجوز التسليم اجمع فكذلك في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 يكون وكذا في المسئلة في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 يباع منقول في ارفعنا راعك حتى قبضه السوي في قوله في المسئلة
 دعواه فيه لكن شرط في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 ويترفع زمانا في المسئلة في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 لو قد عتق في المسئلة في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 الخلاصة من الاقرار في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 فانه في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة
 له في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة في قوله في المسئلة

انه لم تدخل الارواح في حيز النفس فاما القول قول الولي عند اول
 بعثت نفوسا الى العبد يسكنها مستجابا لطلب الله عليه السلام
 قوله ويصلح حيز الارواح على الخلق وتزاول حيز الارواح ان لم تدخل
 الارواح في حيز حيز النفس فاما القول قول الولي عند اول
 ولا يقع الطلاق وان كان الظاهر من هذا ما ذكره نبي الله
 ومنا ان النفقة لا يربط من احدى ارجاءه حال نفقة قبل كونه
 لان بقاءه اليه لما لو كانت حيزه مستجابا لطلب الله عليه السلام
 كتحققه فيكونا فانه في حال الموت في حيزه ما ينفقه في الدنيا
 فقال زجاجة السليمانية وقلت اني انما اسكن بعد موت والي
 اعم وقاسم في القول في هذا لان كلامه حادث ولا اصل في الحديث
 ان تصاف في ارجاءه او قاسم او قاسم او قاسم او قاسم او قاسم
 اليه وحراره ان سببها ان ثابت في الحال في حيزه في حيزه
 للحال كاجري الطاهر وهذا الظاهر بعد ما ذكره
 بعينه في حيزه والظاهر في حيزه في حيزه في حيزه
 اذا ادى عينه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 ملكه فانه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 قال هذا ملكي وشهد انه له في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 له كما وشهد انه لا يقبل ومنه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 ولا يعلم ايضا في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 ولا يدري الله في ملكه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 والشاهد في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 وشهد ان الله في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 عليه احتياطا ومنها في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه

من

من غير طريق او دفعت بها انسانا فممنه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 ولوجبا في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 الحكم عليه ايضا في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 من احواله في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 فاما حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 الدال وهو حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 السبب في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 السبب ومنها دلالة الرجل في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 غير كذا في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 للالة فاما حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 لم يرحم على حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 عليه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 وبين ما اذا زجره في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 على ان لا يرحم عليه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 له في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 له في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 له في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 لا يضاعف اليه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 بخلاف حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 الذين في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 سبب في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 السبب في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه

وبين المستحق اذا استولدها ثم سخطها سخطا فان رجع بنية
 الولد على الذابح وان كان الذابح سببا محصا كالابية قلت الفرق
 ان ذابحا ثم عقد الفسخ قبل التيمم لم يصفه السدة على الذابح سبب
 فوق الاحتياط وما شرط عقد الذابح بل لم يزل المفسر جعله من الغيب
 ومنه انه يدفع اليه حتى يكمل الوضوء ما احتجب به للذابح فوجاهه
 به نفسه له يرضى الذابح له منه سبب حتى يعتزم على الذابح لا يفسد اليه
 بوجه وهو قتل الذابح نفسه وهذا لان وجاهه نفسه باختياره
 ودفع السلاح اليه عزه موضوعا للتلفذ به من يذبحه لا يذبحه ولا يذبحه
 اياه لما اقبلت نفسه واذا سقط من بين يديه على وجهه لا يذبحه على
 الذابح لان السقوط من بين يديه الى السبب وهو ما لا يذبحه ولم
 يوجد فعل اختيارا على قطع السبب فكان هذا سببا في بطلان العمل
 فيضرب ذابحا جل فلا يصح صدق "التيحمر" وانفس لم يذبحه لتناكل
 انت ذابحا نحن ففعل فسقط فطيل بعض لان الذابح سبب يخوف
 ما اذا قاله على ذلك وتخرج عن الاصل المتقدم سائل
 اذا سأل انسان الى الظاهر في حق آخر يفرق حتى يفرقه فلا يجب
 الفسخ على الساعي والله تعالى اعلم ومنه ولا لا الحرم انما على
 صيد فقتل بجب الى الاضمان للصبي انما لا يذبحه لان لا
 انما قاله بعضنا كثيرا لكثرة السعاة فقتله ما يجرى عن
 ذلك فلو الغتوه ونزلوا القديمين واما الذابح في فلوله ولا لا
 الحرم جناية يذبحه الزام بعذر الاطعام ومن الصبي في ذبحه الذابح
 سبب الذابح عنه فذبحه جناية فيصير الفسخ عليه كالذابح اذا لم يذبحه
 الذابح يعني الذابح انما كانا الذابح من الفسخ والله تعالى اعلم ومنه
 الاحتياط اسم الذابح متفق عليه فذا كان الذابح اوقيا جليلا اذا

وفي

وتبر في مقابلته قاس سيق الملائكة حتى لا يظن على نفس
 الذابح من غير حجر عند الجميع من غير تصور حمله ثم ان غدا اصطلا
 الاصل على القياس من يذبحه خاضع كذا على السبب القياس في القياس
 الجلي غير ان القياس وما في الزرع فاطلة الاحتياط على
 اولا جاع غدا وتقر عما في مقابلته القياس الجلي ما في في الزرع
 وهذا الشرع يبرهن ما لم يذبحه سخطا بالشرع بالشرع يبرهن
 انما كما بان سخطا عند فخره على الذابح في الذابح
 لذبحه الحكم حيث لم يذبحه من الذابح ولا في التذبح والذبح
 لا يوجد في الاحتياط ما يصلح محال للذبح اذ لم يذبحه في
 السعة لانه اصطلاح وقد ذبحا حيا بنا كما حيا فذا ذبح
 واستحيا ورجح في ذبحهم جعلوا العمل عليه لا في سخطا سخطا
 ورجحوا ذبحا القياس وعلى انه واعتقد في الزاوية البعيد
 في العمل في وسط السورة فلم يذبحه سخطا سخطا سخطا
 جاز قياسا ولا يجوز تحكما وبالقيا سخطا سخطا سخطا
 لا يذبحه اذا ولدت فانت طالق ففانك ولدت وكذا الذابح
 اعتنا به بعض ولا يذبحه على الطلاق وفي الاحتياط بعض
 وبالقيا سخطا سخطا في السبب لو اضطلعت الطالبة الطالبة
 في ذبحه التوبة لم يذبحه ولا يذبحه لها فانها ما يذبحه في
 الاحتياط القول من الطالبة وبالقيا سخطا سخطا سخطا
 اذ ذبحه سخطا سخطا سخطا سخطا سخطا سخطا سخطا سخطا
 بالزجر فاذ ذبحه في ذبحه وكذا هذا لا يذبحه سخطا سخطا
 والرجوع بعد الذبح اذ حيا من ذبحه في القيا فذبحه عليه
 حذرا انما يذبحه سخطا سخطا سخطا سخطا سخطا سخطا سخطا

مجلس
عزيم في الطريق

اغذونا فلجام ايضا اربعة شهد واعلى جبل بان في فني الى
بجله مائة جلد ولم يعمل الخلد شهدنا هذين ارضين على القديس
يريم وحرقا ما وفي الكسح لا يريم وبالنسبة الى اغذونا في السلاخ
الذين بهر الخلد كونا رهنا بالمقة عند حجر رماه ثما وجرى كسح
وعند ابي سنا يكون رهنا وهو قاس وبالنسبة الى اغذونا في الزباد
رجل ابي سنا وهو ولم ولوقد استولها بالقطاع فاستولى ابي
ولوقد ابي سنا في القياس مع الزباد وفي الكسح بق لابن
وبالنسبة الى اغذونا الزباد رجل عزيم في طريق السليبي فوفى
فيما رجع وتلقى باخرة قد على الاخر باخر فمواجعا غا فوجد
في البئر بعضهم مولى فان حاز البئر بضعين ودية الاول وبعين
الاول دية الثاني وبعين الثاني دية الثالثة ويكون كذا على علم
قياسا واخذ وقول الحسن دية الاول ثلث الدية الثالثة على حدة
البئر وثلث على الاوسط لانه راجع الى السليبي وثلثه هذين
الاول وهو الذي جرح على نفسه ودية الثاني نصفه نصف
هذين نصفه اعلى الاول ودية الثالث كذا على الثاني فلهذا
اوعى الله الخرجان فادى بكر الازلي قاله بنظر الكسح رجة
ثما في القياس قول عزيم رماه ثما وفي الزباد اذ اكل السليبي
اذا وكل سنا بالقياس مع الحق للكل فيا طلب وفي كسح
في الزباد والمواكل هو الموجه في غبطان الما كذا قياسا ولا
تصلح كسحا نا وبالنسبة الى اغذونا لكون كل واحد على السليبي
قال الامام نجم الدين رماه ثما دية فيها سنا في كذا
الحصير لو وجب رجل ثما ودرام جلة ففني المرحوب او
اخذ حرا عن الاخر في كسح لو كان وجهه اياه في عقبة جاز قيا

وبه

وبه اغذونا وبنا في كتاب كذا ان العبد الذي كان يولى نصفه
اذا اشترى من مولاه هدية لم يحرقه القياس الا في بعضه وبه
اغذونا في الكسح حجة الكسح من صاخر كسح وبنا في كسح
ايضا اذا اسرق الكسح من رجل وذل في الزباد على ثمانية
ثم يحرق الكسح وطول السرق منه دية بضع في دية ثمانية بضع
قياسا لانه للزباد ليس بالمرتبعة بل كسح بغيره ولم يذكر
الكسح في الزباد في السرقه لو سرق عزيم بغيره بغيره بغيره بغيره
وغيره رماه ثما قياسا وبه اغذونا عند ابي سنا في كسح
وبنا في القياس ايضا ان لو كان بالسليبي داخضا او ايرا او روج
او احر او اقال او احتال به عليه من غير حق فقياسا وهو قوله
وغيره رماه ثما ولا يصح عند ابي سنا رماه ثما كذا وبنا
في الزباد لو عزيم رجل بغيره في طريق السليبي ثم جاز اخر عزيم
طاعة ثم وقع فيها انسان ومات من الزباد قياسا وبنا في
سكنا ان يعين كذا على نظره بها القياس اقول كذا في
كالواضع والثاني كذا في كسح لكونه في الزباد في كسح
القياس في الزباد اذا اقبل الزباد اخر وسنه الما كذا في كسح
الاجر منه نصف الدية وفي قايون على الزباد بغيره بغيره بغيره
لكن قياسا واخذ في الله في كسح في الزباد او دية عزيم
بدل الزباد في كسح وكذا واصطلاحه في كسح في كسح
كل من يولى سنا طاعة لا يجوز ان يجره في عمره في كسح
والخدم والآخر عزيم ففني مطلقا في كسح في كسح في كسح
بازن غاي وفي الزباد مطلقا في كسح في كسح في كسح
بل كسح في كسح في كسح في كسح في كسح في كسح في كسح

عن قاله رفع المقيد به ومنهم من وقف فيه مطلقا وقيل بالرفع في
الحاضر دون الغائب وفيه تمثيل لوصول الاستدلال في الخبرين
مطلقا وان ذلك ما وقع مع حضوره وتبيننا انطلقا وذكرنا
واحدة المصنوع ايضا واعتبار الامر بمراتب مطلقا في الامور
فتعلم ان الكون فيهم قال في حق الغائبين متى في خبره النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يحل له ان يكلمه في ذلك والله اعلم قال في
اذا علمت انك تيسر في حق المثل في الاجتهاد في الرفع مع
القدرة على التوسيع ونحو ذلك من الاخذ بالظن مطلقا في مكان
القطع قال في بيان ذلك ما في الاثر في جواز الاجتهاد به في حق
بعضها وهو على شاطئ البحر مثلا الثاني جواز ايضا في اوقات
الصدقة مع انما الصبر في اليقين انما لا يجوز ان يسل في الصدقة ايضا
والاجح في الجميع كما قاله في حق المثل في اربعة اماكن في بيت علم
وابتغى عليه وقت الصدقة وقد روي في خروج منه لبيعة الشخص في
وجوبه وفيه اهم حاشي في شرح المصلحة لا يجب له اجتهاد
لما سمع اذا كان في المسجد وانه لا يعرف على عين الكيفية في
الاجتهاد لمسه وان لم يجد له الاجتهاد كما جزم به في حق غيره
السائل انما في السابعة السادسة قال في حق المثل في الصدقة المجدولة
القبول ولا يستدبرها فاذا امكنه اللجوء في بيت محمد لم يسل
يجوز له تركه وقضا الحاجة في الغضا كما جزم به في القبول في
فيه نفل ويظهر ان يجوز على فظ من المأ وقد عرف بما علم به
هناك وهو ان عرضا صحيحا في كثر المأ والماء لا يتفاج بالمال
في المستقبل وقد يقال ان المكان المستقر في المأ قد يتفق
عليه اتيانه بعدا وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم السابعة اذا

روي حديث الغائب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعليه لم يسل
يلزم سوا ذلك وجهان لا يمتدنا احكاما ما روي في الروايات
كلها في كتاب واحد هما في القدرة على التيقن وثاني لانه
لو لم يسل السؤال اذا حضر كانت البصر في الغافل قال في الامور
والصحيح عندي ان الظن ان ذلك على تقسيم لم يلزم وفيه على
مخالفته ثانيا ما اذا ظهر بحيث يتعلق بالكلية فان كان في
الظن لم يلزم السؤال عنه وان كان في الجهد لم يلزم كونه
في اجتهاد ذكره ايضا في الامور والروايات قال في حق
السنة ان يرد هاهنا ما قيل فيها ولا يلزم فيها ان لا يسل
ان ان يجد المأ على خلاف في السابعة قال في الامور في وجوب
على ان لا يخرج ان يحسن البر عند توجه بل لا يتصل عليه
والتيه قال في حق المأ انه في الامور واما في حق المأ
من استمرت عليه فليعلم خري ان غير عن قوله القبول في المأ
القبول وهو في المأ في القبول القبول في المأ في المأ في المأ
لان لو قدر ان يرفق المأ بالسؤال عن قول ذلك الصريح في المأ
لا يجوز في المأ في المأ لا يستحب ان يرفق في المأ في المأ في المأ
يلزم له ومن خرج فلا يصح ان يرفق في المأ في المأ في المأ
وخرج فانه في المأ في المأ في المأ في المأ في المأ في المأ
بالاستدلال بالخير على التيقن لا يجوز في المأ في المأ في المأ
قال في المأ في المأ في المأ في المأ في المأ في المأ في المأ
الظلام وقام الغائب في المأ في المأ في المأ في المأ في المأ
الاستدلال في المأ في المأ في المأ في المأ في المأ في المأ
من يسل في المأ في المأ في المأ في المأ في المأ في المأ في المأ

وكان الراوي يقول لم يزلوا على هذه الحالة حتى بقيت بالخطا اذا كان
 بكموا بالدينه والاول احسن كذا في القليعير وفي الخلق الذي
 اذا صلبت به الخيل المتبذلة في جرح وسواء واقام في القليعير
 اقتدى به ان وجد لا ينجي وقت الانتاح من سبال منه لا ينجي
 صلاة الامام ولا يجوز صلاة للمعتدين انما فان ذلك
 ظاهر لكان الاجتهاد مع التمكن من القليعير والله اعلم وكثير من
 فروع اجتهاد ما يشهد بذلك في خلاصة الفتاوى وما في
 المسائل بان اختلف مسائل الخبيث بمسائل القيمة وليس هناك
 علامة تميز هذه الاختلاف بجواردة بقدر ان كانت القيمة للقيمة
 وان كانت القيمة واستقرى بالقيمة الا عند المنفعة وان
 اختلفت وكذا القيمة بالقيمة ويخرج وصار اختلافها حجة
 لم يكل الا عند الضرورة وبما لا لا استصاح ان في الزيت
 غالبا وان كان ذلك غالبا لا يجوز الاستغناء بحال واداءها
 الشياطين الطاهر بالثبات في نفسه في السزنة فلا فرق بين
 على قدر ان لم يكن محرم بكل حال من صلاة القليعير لا يمتنع
 هو الحق اذا قرئت هذا في قولي هو جواز اجتهاد الرضا في الما
 دون من مسئلة المختار في تقليد الميت كما في القليعير او سبقت
 ذلك في فروع حجة تقليد الامام الاعظم وغيره ثمانية الاجتهاد
 بعد موتهم ومنها نقاد اهل علم عقولهم بشيئة مسئلة فتاخر
 الجهم بغيره من غير ما لا يقول غيره فيقبل بشرط الزوى انه
 كان مطلعا على ما فيه اجاز والالا اذا علمت ذلك
 فمن فروع جواز الاجتهاد على ما مر فيه ائمة القليعير من كلام
 الامام الاعظم في جمعهم اجماعه ومنها نقاد على الخلف فلا

سبح

يسوع لم ينفذ مسئلة لا ينفذ حكم اجتهاد في القليعير اذا لم يخالف
 ما ذكره والافتقار اذا علمت ان تلك مسئلة فروع كبرى ومنها
 لوقفة بطلان خلق بعض الداء والوقوف بالبحر عن الانتفاخ
 بياض الصبح ولاها من اربعة نكاح من زنا ايم ومنه عند
 في يوسف ومنها لوقفة بطلان نكاح من زنا او بنتا زنا
 لوقفة بطلان النكاح ومنها لوقفة بسقوط المهر المقدم ومنها لو
 قضي بعدم تاجيل العتيق ومنها لوقفة بعدم صحة الرجم في زنا
 ومنها لوقفة بعدم وقوع الملائكة على الملبس منها لوقفة بعدم
 وقوعه بين الزوجين ومنها لوقفة بعدم الوقوع على الخافض
 ومنها لوقفة بعدم وقوع ما زاد على الواجب ومنها لوقفة بعدم وقوع
 الملائكة في زنا لوقفة بعدم وقوعه عن الموطر وغيره ومنها لوقفة
 بمصطفى المهر ان طلق قبل الوطى بعد المهر فله مهر ومنها لوقفة
 بشرط بطلان ايم ومنها لوقفة في قسمه بقتل وجهه لوقفة بان
 بين الزوجين بشرط الرجم ومنها لوقفة في زنا لوقفة في زنا
 حكم صبي واعبد او كافرا او ظلم بمحمدية ومنها لوقفة في الحكم بقتل
 سبع نصيب كس من قولي ما جدها ومنها لوقفة بسبع من وث
 التسمية عامدا ومنها لوقفة بسبع المورث على الاظهر فيكون
 على البيع ومنها التفتي ليعطيان عقلا في زنا لوقفة في زنا
 لوقفة بطلان الملبس ومنها لوقفة في زنا من اهل العلم
 في معلوم الامام مراد بسبح ومنها لوقفة في المطلقة
 ثلثة ما يجوز عقد النكاح ومنها لوقفة بعدم ذلك الكافر
 المسلم باعلان بدو ايم ومنها لوقفة بسبع دمج بدو عتيق
 يد بعينه ومنها لوقفة بطلان صلاة الخبيث ومنها لوقفة بطلان

لا ينفذ حكم اجتهاد في القليعير

على الخلق يتلف مال منها أو يفسد عده القدر بالقرين ومنها
لو فتح بالقرينة في حق المعنى ومنها لو فتح بعدم ثم لم يفتح في
مالها بغيره ياذن زوجها مستندا قد يفتح في حكم فليس
تقليد غير امتناعا فوجبه ذلك في حكم امر على الخلق وحكمت
قلائد الخلق في اعلمت ذلك من فروع السلك عدم جواز تقليد
الصحابه في المسائل عليهم المعنى كذا ذكر ابن وهبان لا وسع
قال لان من اهلهم غير مدونة وله مضيق حتى يمكن التقليد
والاكتفاء بها فيريد ذلك في الاستقلال وذكر امام الحرمين في الدرر
نحو فقال اجمع المحققون على ان العام ليس لهم ان يتفلسفوا
بعد صلوات الصحابة رضي الله تعالى عنهم بل عليهم ان يتبعوا
الامة الذين سبوا فاضلوا واولوا بالاجواب وذكر الوضائع
السبل وجميع ما وجدوها فويشوا وذكر ابن الصلاح ايضا
ما حاصله ان يتبعين لان تقليد الامة لا يردون دون غيرهم
قاله تعالى قد انتشرت وعلم تقليد عظماء او تخصيها بها
ومر ما في بعضها بخلافه في غيرهم يعني انهم اعمى وفيه
الكل ابن العام نقل الامام اجمع المحققين على منع العام من
تقليد اعيان الصحابة بل من بعدهم الذي سجدوا ووضعوا
ودونوا على هذا ما ذكر بعضنا من اخرين من منع تقليد غير
الامة لانضباط منابهم وتعيين مسالكهم وتخصيص عباد
ولم يرد على غيرهم لان لا فاضلوا اتباعهم وهو صحيح انتهى ذكر
نجم الدين للحنف في تصنيفه للمسلم بوجوه الخيرة لا ذكر في المال
وولم يكن من اهل الاختصاص ولا يستنبطوا فاسئلوا من بعدهم في حجاب
في حق الخلق في الامتثال الجواب وادرج الرضا للما في غيرهم في

ولما ينال في شئ من غيرهم في يومهم انهم سجدوا في حقهم لا
لورخصاتهم بل لانهم اهل الامتثال في ذلك لا في غيرهم في
منه بهما في الشرع في وقت يسير على حسب ما يقع من الشهادة
وتبوء الامة اليه في الرضا في اولى اعيان ان يحسم حجة الله
في الامتثال بالسنن والمغليظة والقرينة والامة في حسب
يجب حتى يعطى الدين والشريعة ويتركوا ما هو عند غيرهم في
علمهم والافان هذا ونحوه ما يات في اعتبار لخصه الله
للاهل اقتداء كانهم في كمالهم في كمالهم في كمالهم في كمالهم
يرجع فيها فلهذا في مثل اتفاقا واولي يفتح في غيرهم في
لهم في القطع بانهم كانوا يستقون مرة واحدة مرة في غيرهم في
مفتيا واحدا فلما التزم من بعضها معينا في حق والافان في رتبها تعالى
فقبل بلزم وقيل في ذلك بلزم بلزم ان على حكم تقليد الاخر غير
غيره لا يقتضيه وهو الذي لا على عدم ما هو جاز في غيرهم
جزءا استأذوا رخصوا لانه من منع من مانع من مانع من مانع
الا فغلبوا في ذلك لا يسئل انهم على غيرهم في غيرهم في غيرهم
في السلام على خلفه عليهم وتبين مما قرأنا في غيرهم
في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم
ان في الرضا في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم
ذكر الرضا في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم
ان لا يكون حجة في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم
في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم
يوالذين في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم
قال لا اختلف في ذلك في فروع المسئلة في ذلك في غيرهم في غيرهم

او يتركه وقد قيل المالك ووطي فانه لا يجد في كونه ووطي كونه
 ايضا كما قال الرازي لان الامامين قد اقتضا على البطالة انهم
 اقول انهم ليسوا من فروع ما اذا احتجوا بالانبياء فاجبه بغير ضلالتهم
 غلب على طبعهم انهم من فروع ما اذا احتجوا بالانبياء فاجبه بغير ضلالتهم
 يحسب على عادة الاصم بآء على الصحيح قال وسئل محمد بن عبد الله
 فظالم المرفوضه الثاني اذا كانا في موضع واحد والقياس
 في الاول قاطعاً وبما لو ارد قتال الخارج في غير القلعة ووجد
 الاجرة في القلعة لا يستقبلها ولا يستبصرها اذا اجترأ القياس
 وجوبه على قتال الارب ذللة او علم ان اصل الشئ قد جحد في القلعة
 وجهين او حتى لا يمتنع الاعادة ورا في الروضه فقال ان كان
 ذلك الموضع لم يلزم قتله وان تجرد ما في وجه الرجوع لم يقتضه
 لا يجوز التمسك بقتله بغير ما لا يتحقق كما قال الامام في الجرح في القلعة
 الجرح بغير جرح في حكمه من القتل والقتل في القلعة قد لا يكون جرحاً اذا
 علة الجرح في موضع ما في القلعة جرحاً في القلعة فانه ثبت على القلعة
 رجلاً ان القتل لا يحد الجرح والباب وقد جرحه ان الجرح ان لم يكن
 احراز الموضع وما سائر ان لا يثبت الجرح انما هو ما لا يثبت
 باجبه فله يترك اجتهاد اجتهاد من اجتهاد من وراي ما من اجل ذلك القوس
 لا يجوز ان يخذلوا بها ان القلعة في كونه من الجرح فانه ثابت
 يشك على هذا انهم من جرح على طبعه وعلى القلعة في حكمه لا يشك
 اليه ولا يجوز ان يجرى لان القلعة ما تارة قبله باجبه فله على الجرح في القلعة
 لا يثبت على الجرح في القلعة في القلعة وقد اجتهاد في الجرح في القلعة
 بانهم قد جرحوا في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 الجرح في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة

من الجرح في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 وهو يثبت في الجرح في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 لعله يثبت في الجرح في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 قد صرح بما في الجرح في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 فيسقط ما يحتمل السقوط في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 ان لا يكلف ما يكلف بالذبح في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 ومنه ان لا يكلف الجرح في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 لا عدل في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 لا يثبت في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 ذهب الى جرح الكاظم رحمه الله تعالى ان القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 الايمان وان لم يجز عليه او لا فله في الجرح في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 على طريق القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 مستقرة حقه وما الظاهر في الجرح في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 له على ان لا يثبت في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 لا يحتمل العوض اطلاقاً ولا يثبت في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 يثبت عند سقوط حقه في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 عند السقوط في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 والقوس لا يثبت في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 باياه بدونه في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 بدون حقه في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 لان عدم الجرح في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 والجرح في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة
 انتهى مسئلة يرفع عن القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة في القلعة

علة هذه المسئلة فروع منها انه لو قيل فريده لا يخرج من قوله
 بل يستحق ان يوجب العقل بحصول السعوط بالعلم والاعتقاد
 بعذر الصبا ايضا ولان العلم ان يثبت بعقل في العقوبة
 في فعله مسئلة الجنون اذ عقل الدماغ تنبعت على الاقدام على
 يعاد عقله العقل غير متعقل في اعتقاد كذا اذا لم يندلج
 بالعلم عند علمائها الثالثة ان يوجب العقل ان يحسن
 الاستعداد في الصلوات ان يزيده في يوم وليلة وفي الصلوات
 الشهر في الزكوة باستغراق في الزكوة في الزكوة اذا علمت
 من فروع المسئلة انه لا يقع طلبة فريده ان لا يقع عتاة
 ومنها بطلان تصرفاته في سبع ورثاء وخير درهم ان اذا
 استغرق شهر رمضان ثم افانق لا يجزيه القضاء فلو افانق
 في جزء من الشهر لا اوزار الحكيم على القضاء في حوطه الرأية
 وعن شمس المجلد في ربه الله لو كان حقيقا في اول ليلة
 من رمضان فاصبح محض نائم استوعب في الشهر لم يحضره القضاء
 وهو الصحيح لان الليل لا يصام فيه فثان الجنون والافاقه
 فيه سواء ولو افانق في يوم من رمضان في وقت النهار القضاء
 ولو افانق بعد ما صلى ان لا يفرقه ومنها ان الزكاة تساقط
 عنه باستغراق في الزكوة وهو الصحيح واقام اي يفسد ربه الله تعالى
 اكثر الخلق مقام الكمال بتبسيط مسئلة العند ومجانة في حقل
 في العقل فيه صاحب مسئلة العلم يسلم بغيره فذلكم العند
 وبعد بغيره ان يبين ذلك اسرارهم وحكم العبد في العقل
 في ظل الحكم حتى لا يمنع حصة القول والفعل اذا علمت
 في علم المسئلة فروع منها انه لا يجزى طلبة فريده فيجب عليه

وهو ليس
 لا يصلح سببا
 للمنتجب

العبادة

العبادة ولا يثبت في حق العقوبات وفي الصوم وتبسيطها
 احتياطا لوقوع في التوبة ومنها انه لا يعلو على غيره لانه خارج بقية
 حقه في الجوارح علم ومنها حصة السجدة ومنها انه يثبت في يوم
 حرام لا يغيره الا في حقه اسلام المراد في الله يصوم في الله تعالى
 ذلك بغيره لانه شرعا جبارا وكذا لا يثبت في حقه العمل بسبب الصبا
 هو عدم الاحتياط في وقت حادثة فثبت الصبا عند النكاح والسمو
 لان الله لا يفرق ولا يثبت في الزكوة في العمل بغيره في
 حقيقة انبعاث في حقيقة فثان عتاة في سقوا الاثم ان كان فان
 فاصبح مذكوره ايع اليه كمال المصل في سخطه فيصير محلة
 سخطه في العتاة اوله مع دواعي كمال الصبر سخطا في
 السخية في التوبة فان ذبح الحيوان بغير حيلة وموتة فيصير
 وتبسيط حال البئر فثان الفل في التسمية في قول طائفة من
 قلب الخوف ولا يجزى الصبا عذرا في حقوق العباد حتى لو
 انفق حال انما ناسيا يجزيه انما مسسه الصوم ووفيه
 طيبه عتاة في الاستثناء اعتبار بغيره فثان صاحب التوبة
 بما في الزكوة لا يفرقه عليه الا حيلة بقاء فثان فريده العقل
 توجب الخبز اذ كل الحركات والاصحاب اعتبارا في سبيل العقل
 فالفترة هي التي لم اعياها الروح في مسئلة الذوق في القوة
 لتفتش اليها هو المبدون وقد خرج في الباطن باستسار طائفة
 فثان في الخبز وكذا تغافل بغيره الباطن كسج العتاة فثان
 تامين الاداء الاصل في وجود حيا في الاعتقاد لانه لا يفرق
 ولم يبق للنام غير اذا كانت في المسئلة فروع منها انه
 سمي ما فاته في حالة التوبة فيها بطلان عبادة في العتاة

وام

حب

على ذلك فليس له خروج منها انه لو قيل قريب لا يخرج من مائة
 بل يمتدح لان موجب العقل يحل التسليم بالعرف والاعتبار فيسقط
 بعض العباد ايضا ولا بد انهما لا يثبت بطريق العقوبة لاعتبار
 في فعله مسئلة الفتن اتمه على الدوام فثبت على الاقدام على ما
 يتبادر عن عقله غير ضعف في اعتداله لكنه اذا لم يجد الحق
 بالقوم عند قيام الله تعالى في يومهم استحسنوا به
 الامتناد في الصلوات ان يرد على يوم وليلة وفي العوم بما
 الشهد في الزكوة باستغراق الولد هو لا مع اذا علم ذلك
 من فروع المسئلة انه لا يقع طلاق وزنها انه لا يقع عتاده
 وزنها بطلاق فخره انه يبيع وشراء وغير ذلك منها انه اذا
 استقر شهر رمضان ثم افاق لا يجزئ عليه الفضا فلو افاق
 في جزء من الشهر لكان اذنا راجع عليه الفضا وهو ظاهر الرأى
 وعن شمس الدين اللواتي هم الله تعالى ان لو كان معيقا في اول ليلة
 من رمضان فاصبح مجتاعا ثم استقر في الشهر لا يجزئ الفضا
 وهو الصحيح لان الليل لا يباع فيه فكان الجزم والاقامة
 فيسواء ولو افاق في يوم من رمضان في وقت الله زمر الفضا
 ولو افاق بعد فالصحيح انه لا يزهره وبها ان الزكاة تخرج
 عنه باستغراق الولد وهو الراجح واقام ابو يوسف رحمه الله تعالى
 اكثر الولد مقام الكمال فيبصر مسئلة العند وهو انه في خلاف
 في العقل فيصير صاحبه محتفظ بالسلام يشبه بعض الناس بالسلام
 وبعضهم بالسلام الجاني وكذا اسباب الامور وهي كالنصب في العقل
 في كل الاحكام حتى لا يمنع صحة القول والعقل اذا علمت
 ان فلسفة فروع منها انه لا يجزئ عليه الفضا فلو يجب عليه

وفى ان
 لا يعطى
 للمعتق
 في

العبادات

العبادات ولا يثبت في هذه العقوبات وفي العتوم ويجعلها
 احتياجا لا ذكوة في التزيم ومنها انه لا يلحق على غيره لانه عامر فيسقط
 تحت في كمال الاعتدال عليه ومنها جهة سلامه ومنها انه لا يثبت في غيره
 من غير انه لا يجوز له ان يملك من امواله ومنها انه لا يثبت في غيره
 ذلك لعدم لانه شرعي جارا وكونه لائيا في حكم العمل مسئلة النسب
 هو عدم الاكتفاء في وقت عايدة مثل السيد بعد النكاح واليهو
 لان اللغة لا تعرف ولا يثبت في الوجه في العمل العقل والحق في
 حقوق العباد في حق فوضه فاعذرا في سقوا الاثم ما انكم فان
 كأمع مدلوله وادع اليه كمال المصلحة فلو يسقط لنفسه بخلاف
 سلامة في العقوبة او لا مع ادع كمال العباد يسقطا و
 التسوية في الذبحة فان ذبح الحيوان بغير طيبه وحرمانه الطيب
 وتغييره حال البشر ففكره المقتدر في الشبه في ذلك حال الكفالة
 قبله الخوف ولا يجعل النسب اعذار في ضعف العباد حتى لم
 انكسر حال نسبا ناسيا بجعلها له في مسئلة التزيم وفي قوله
 طيبه تحدث في الاستبانه احتيازا من هذا الوجه صاحب
 بمانع له لا اعطاه عليه في الحصول فيقال فلو تفرق في العقل
 توجب الجرح في ذلك المحسوس والافعال احتيازا واما العمل
 فالخبرة في حقه في لم احتيازا في الروم على مسئلة الفروق الفعالة
 تفقش في الظاهر المبدق وقد يخرج في الباقي ناسيا مثل طلاق المرأة
 من كونه المذموم وكما يقال في بركة الباقي نسخ العتاد ونحوه فاد
 جيب
 تاخير الاداء الاصل في وجوده هو ساق الاختيار له في التسمية
 ولم يمن للنام غير اذا احتج ذلك في فلسفة فروع من ارجح
 عليه ما فانه في حالة التزيم في بطلان عبادته في العقلة

دائمة

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ طَهْرُهَا
إِلَّا بِمَاءٍ لَا يَسْتَوِي بِخِلَافِ
الْمَرْءِ

ومنها انه لا حاد لمعاوله ولا لغيره. ومنها ان مقتضى ان لا يتحد
بالسواء كونها ان لا حاد لمعاوله الرزى ولا لغيره حتى يثبت
دون الرزى ومنها انه لا حاد ولا لا غير لزمه ومنها انه لا حاد
لهذا كما هو عليه في حاشيته ومنها انه لا حاد له ولا لغيره
ومنها انه لا حاد له ولا لغيره ولا لغيره في الطرف بحسب التفسير
انه يجب ان لا يتحد بحسب حاشيته ومنها ان دونه ايضا على ان لا يتحد
لغيره ولا لغيره ومنها انه لا حاد لمعاوله الرزى لا لغيره
يوصيه بحسب حاشيته ومنها انه لا حاد لمعاوله الرزى ولا
معلق وقبته كالدين ومنها ان لا يتحد في نفسه ولا
يجب عليه نفقة وله ومنها ان الدعوى لا تباين عليه لا لغيره
سببه وانما لا يباين في ومنها ان حاد لمعاوله الرزى لا لغيره
لغيره ومنها ان لا يباين معاوله الرزى على التمام الذي هو
فصل النسبة بحسب حاشيته لا في انما حاشيته ومنها ان اعتناء باطل
ولو لمعاوله الرزى ولا لغيره ولا لغيره ومنها ان حاد لمعاوله
اليسير والمادون والمجاهد اليسير ومنها ان لا يباين في
اليه ومنها ان حاد لمعاوله الرزى ولا لغيره ومنها ان حاد لمعاوله
سببه لغيره ومنها ان حاد لمعاوله الرزى ولا لغيره ومنها ان حاد لمعاوله
فان حاد لمعاوله ومنها ان حاد لمعاوله الرزى ولا لغيره ومنها ان حاد لمعاوله
ان لا يتحد لغيره ومنها ان حاد لمعاوله الرزى ولا لغيره ومنها ان حاد لمعاوله
في القسام ومنها ان حاد لمعاوله الرزى ولا لغيره ومنها ان حاد لمعاوله
امر عده باله فثبت مع حاشيته ومنها ان حاد لمعاوله الرزى ولا لغيره
لا لغيره لغيره ومنها ان حاد لمعاوله الرزى ولا لغيره ومنها ان حاد لمعاوله
اذ يثبت بالعبس بحسب حاشيته ومنها ان حاد لمعاوله الرزى ولا لغيره ومنها ان حاد لمعاوله

علی

سنة ١٠٠٠ هـ

على اجازة مولاه وبها انما حوت على هذه في نسخة اخرى
وبها انما حوت على قول المأدبة ما لا يبعد عن النص على غير ما ذكرناه
عند غيره من النسخ الا في المأدبة والورث والنفقة وله انما حوت على
واسنة وعلى المباح وينبغي ان في اني عليه قوله انما
قولهم انما حوت على قوله وبها انما حوت على غير ما ذكرناه
يحتسب عنها واما اعلم مستند المرقع وهو حالة النقص وتولي
اعطى الطبيعة وان لا ياتي في الصلة لما في العلم وجعل الحكم
سواء كان في حق نفسه أم لا والعباد انما في اعطى
لان المأدبة جعل بالعلم والنفقة من السبق الا اذا علمت ان المأدبة
فوقه من ان يعطى له وطاقه وما يراى من انما بالعباد وبها
ان العبادة شرعت عليه بقدر المأدبة فيقول هذا قد انما
على القيام ومستند ان لا يقدر على العود وبها انما
المرقع يصير له سبب لم يحل عليه حتى الورث وهو النقص
وقد الغرم وهو قوله انما انما العود وبها انما
فلا يصح انما في الورث ولا يصح انما على المأدبة وينبغي
المأدبة على اني انما في سبب المأدبة والنقص وهو المأدبة
اعطى له المأدبة انما في الاعطى الا انما في النقص
وفي قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
العباد مضاعفة النقص فلم يبق في النقص انما في قوله
يحتسب في العبادة لانما في المأدبة وهو قوله انما في قوله
يعطى له المأدبة من سبب المأدبة وهو قوله انما في قوله
على النقص والمأدبة ولا ياتي في الاعطى انما في قوله انما
المرقع انما في قوله انما في قوله انما في قوله

زنگنه

عليه الاتي ان عليه عشرين رجلا واربعا بالاسماع وجميع الزمان
عند الشافعي وقال ابو حنيفة كذا على هذا من تركناه وقلنا
بعدم الوجوب وانه تعالى العلم مسئلة الموت يستقطب به الاعكام
الاف وبه التكليف في الاثم اذا علمت ذلك فالمسئلة فروع
منها سقوط الزكاة وغيرها وان الاثم من غير ان يستقطب الموت
ومنها بقاء ما شرع عليه ما غير ذلك فاما مقتضاها يعني بقاءها
كالا ما في الاولاد والنفوس لان مقتضى حصولها لا العمل ولا
لوطن به لا اخذ بخلاف العبادان وله الوطر بالغير بالانزاع
ليس باخذه ولا يستقطب وهذا الذي كانا في مقتضى الزمان
لضعفها بالموت فوفد بالانزاع في مال او كغيره من الموت
لان المال محل الاستيفاء ودمه الكفيل تقوية من الميت فان لم
يكن حاله في حال الكفالة به لانتفاذه عنه لانها التزاس
المطالبه بالاجابة الدين ولا مصلح له فلا التزام بخلاف العبد
المجبر بربا الدين يقع به لان دمه قايمة وانما التزم بالمالية
الرفعية فله حق المولى لبيع نظر الدرهما ومع عندنا ان
بالموت لا يبرأ ولا يملك في الاخرة اجماعا في الدنيا اذا ظهر
مال ولو لم يبع احد عن الميت حر او حرة ولو لم يملك قبله
عن المطالبه لعدم قدرته لئلا لا يمنع حصرها كونه مغلما او
عليه حديث مما على ضل عليه والمجبر بعبادة الاله وهو
الظاهر في لا يبيع الكفالة في المجبور والمطالبه في الزمان
راعية الى الاثم ولا تستمر الى ابعاد الزمان فضلا عن غيرها
وتفهمه الى الموت بل ظهر في هذا هو الشرط في الموت
لمحرقه في بعد الموت تحت الكفالة به فان حصره على طاعت

فندق

فندق فريحي ان بعد موت قاتل ثبت الدين مسئلة الموت لئلا
وهو المتعلق بالحق في اتمام الذمة والمصلحة في الحياة
وبلغها اعتبارا في الزمان به وجهه البقية لمساواة الموت في حصره
وان لمساواة في حق من غير ان يملك وان كان يملك في حصره
كفندق الحارم والزيادة ودمه العظمى مسئلة لان الموت في
البر ولا صلة واجبة عملا لان حصره في حصره كغيره من ذلك
ما شرع له فيبقى ما اراه حرام ما ينفذ في حصره كغيره من ذلك
ووصية ومجهزا وتقدم الاله للدين على بقية الدين كالزكاة
والشركة قبل العقب والعبد الحاني في حصره حصره في حصره
لهما وانما بقيت الكتابة بعد موت المولى لخاصة في الزمان وهو
الاول بعد موت المكاتبين فلهما في حصره في حصره
وهو اولاده الموجود في حصره في حصره في حصره
دون المولى كونه اذا حاصره الاخرى في حصره في حصره
في حصره كونه حصة الكساح قايمة وتوفد حصره في حصره
دفع ورثته وبنيت حصره في حصره في حصره في حصره
ملكه في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
اذا هو حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
فندق حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
التكليف وهو حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
المنطق في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
الحصر في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
الي زمان ونحوه في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
الحال في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره

ل

لا يقبل الصنيع ثبوت بعضه لثبوت وهو حقيقة كالم الولاء
 في سقوط النعم قاطبة لا يقص بانصاف بالانصاف احد
 الشريكين نصيبهما واد لا يصح حاجة قاطبة من الآخر
 والنجدة اليه الورثة لا للميت بل للحي وقص على حتم لا لتعديهم
 بجماعة وحده ايضا لا بالولي نصيبه وعقد من قبل موت المالك لا
 للحي دونه لا ما وقع له من الموت النصيب بل ينسب بموت النصيب
 عن البقية في تعاد بجماعة لا من بعد حصول الغياب ويورثه عند
 لان حله من المال من اجماع جازي فانه قبل والولي لا يورث
 لهم عقلم لعدم صلاحية حاجته فاذا اراد ان ياتح ويبيع
 لو ابيع رجع اليه وصار كانه الوصل فينتهز الفاضل في اكل
 الاخره كما تامة في حقه وانه قد اعلم مسلم النوع الثاني من
 التسمية نفسه فمن في الاولى انكر جرم بئنا فان كان طرية
 سكر المصطر الذي في الزكرك والمصاعير الادوية والاهية فحين
 غير الشبهة الثلاثة بصفه كبرياوي والفقوي في العلم اذا
 على ذلك للملوك وقوع منها انه لا يصح موطا في ان لا يصح
 نصاف وان روى غزاة ان علم البغ وعلم جرمه من قبله
 كالانصاف من النصاف انه لا يسطع عنه ولا في الزكرك بل لا
 اذا في الغالب ليس من المالك في سكره ولا في طرية جرم
 فوايصال العظيمة لا عذر في غلظته فروج من الزكرك
 عبادة من الطلاق واللعاق والسبع والذوار والذوار في وقتان
 وبسخره لان العقل قائم واذا غاب زوال الغياب بمسبة في وقت
 الاثم والقتال انما يجب القنادة سلطانا في زكرك العبدان واثم
 اغلاره بمسبة لا يجر من الزكرك وانما في ذلك كالم قاتل

[illegible]

[illegible]

ان يقصد المفعول على الذي يقتضيه الجواب ان المفعول قد سري
الظن والى المصير فاحمل ادميا والموضع به جازية فاعلم
للمعقولة في هذا الجواب ان لنا ادمي عدم الفتنة ولا السقوط عن الموضع
به وقت كانه في المكسب غير اننا جعلنا عقوبة في السقوط اذ
اذا اجمعت فيهم في المعونات وفي حقوق العبادات اعتدوا
فليسوا بزعم الله الا بآية ومنها انه لا يؤخذ بدين ومنها انه لا
يؤخذ بقصاص ومنها انه يجب على الخائف التنازل عما له ومنها انه
سبب الضيق في العمل حبس الموم ومنها انه يحبس الكافر الكافر
عن مقصوده وادبا على العباد والمعتق ومنها انه يتم خلافة
خلفه فالناتج في ان المفعول في معنى التنازل خلف فاقم بمنزلة الخوف
مقامه بخلاف المفعول انه ظاهر لما يقام مقامه ففان عدا
اليهم عيان الخلق في الدنيا والآخر وذكر ان في نفع العبد ان الظلم لا يوقع
في الحكم اذ ما يبعد ويحيى الله تعالى في حق امراته قاله لاذ قالوا
ينفعه بيه فاسدا وادروا به للمعتق في اصله
وعديم الرجوع والرجوع نوح الفان في اذله فعد به حرمين
اللفظ ولا حكم اذ في ومنها يستفيد بعمر ولو عصى في اذله عاقبه
يكون فاحمل جميع الحكم لعدم الرضا ذلك حال الذين لا يرضون
المعق مسئلة السور حواله ليرد وادنا ثلاثة ايام والى ايام
لما في اذله الحكم لاجل سبب الضيق فعد في ثلاث
فليس في زعم سري ان رعايته شريعتا في البعد وادنا الذين
الغفر في رضان فانه لا يسقط من المعصية الرخصة الا باليسار
ومنها انه لا يمانع في الامور الحلال والامور الحرام فانه لا يمانع
اعمو ما يمانع في حقهم فاحمل لاساحل في الغفر في الحق في افضله

